

## تقرير تآكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر "ش.م.م"

على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات

كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات

الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر "ش.م.م"

### المقدمة

قمنا بمهام التآكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر "شركة مساهمة مصرية" (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

### مسئولية الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التآكد من الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها. كما تتضمن مسؤولية الإدارة كذلك تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظم وإجراءات رقابة داخلية ملائمة لأغراض إعداد التقرير.

### مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء إستنتاج بتآكد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وعرضه وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التآكد المحدود التى قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التآكد المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام التآكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التآكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهنى بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تآكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده وعرضه فى كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد وعرض التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك كلما أمكن ذلك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً لمحتويات التقرير القابلة للقياس.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق. ولم تشمل إجراءاتنا الجوانب غير الكمية أو مدى فاعلية أو صحة أو اكتمال أمور مثل إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

#### القيود المتأصلة

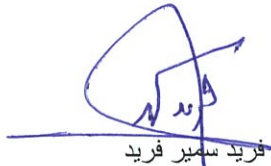
إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

## الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر "شركة مساهمة مصرية" على الإلتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق لم يتم إعداده وعرضه فى جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة فى ٢١ فبراير ٢٠٢٢

  
فريد سمير فريد

سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٢١٠"



تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس الإدارة البنك التجارى الدولى  
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات  
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

السادة / مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر (شركة مساهمة مصرية)

#### المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد من قبل السادة / مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر (شركة مساهمة مصرية) ("البنك") عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والذي تم إعداده وفقاً لإرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات ("إرشادات الإعداد") المشار إليها في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، بما يتفق مع قواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) لعام ٢٠١٦ (يشار إليهما مجتمعين بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمناً الأستنتاج فقط لتمكين البنك من الالتزام بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات وليس لغرض آخر.

#### مسئولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسؤول عن التأكد من التزام البنك بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الاعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة.

#### مسئولية مراجع الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك أستناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءات للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نعلم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدى استنتاج تأكد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذ ككل تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل إستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة "عندما يكون ذلك مطلوباً" والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات إعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً، للتأكد من الأدلة التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من المعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠٠)، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

### صفحة ( ٣ )

#### القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظرا لطبيعة القيود المتأصلة في عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

#### الاستنتاج

في ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة البنك التجاري الدولي - مصر (شركة مساهمة مصرية) المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لقواعد حوكمة الشركات.


#### أمور أخرى

نلفت الانتباه أيضا إلى أن هذا التقرير متعلق بالبنك بشكل منفصل وليس لمجموعة البنك التجاري الدولي - مصر "شركة مساهمة مصرية" ككل. إن استنتاجنا غير متحفظ بهذا الشأن.

#### استخدام التقرير

أعد هذا التقرير متضمنا الاستنتاج أعلاه ، فقط لغرض التزام البنك بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأي غرض آخر. ونحن إلى أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مجلس إدارة البنك التجاري الدولي - مصر ش.م.م عن عملنا أو لهذا التقرير أو عن الاستنتاج أعلاه.

تامر عبد التواب  
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية  
عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين  
سجل المحاسبين والمراجعين ١٧٩٩٦  
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨٢  
سجل القيد بالبنك المركزي المصري ٥٠١  
القاهرة في ٢١ فبراير ٢٠٢٢



البنك التجاري الدولي (مصر) ش.م.م  
تقرير حوكمة الشركات المُقيّدة بالبورصة  
2021



## بيانات عن الشركة المُقيدة

البنك التجاري الدولي (مصر) ش.م.م		اسم الشركة
القيام بأعمال البنوك التجارية بغرض مُساعدة التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة في جمهورية مصر العربية.		غرض الشركة
1995/2/2	تاريخ القيد بالبورصة	المدة المُحددة للشركة
عشرة جنيهات مصرية	القيمة الاسمية للسهم	قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017
19,702,417,900 جنيه مصري	آخر رأس مال مُصدر	خمسون مليار جنيه مصري
رقم الترخيص 69826 تاريخ الترخيص 1986/5/8	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	آخر رأس مال مدفوع 19,702,417,900 جنيه مصري
شريف خليل - رئيس قطاع التسويق والاتصالات وعلاقات المُستثمرين ياسمين حميدة - مُدير علاقات المُستثمرين		اسم مسنول الاتصال
Sherif.khalil@cibeg.com Yasmine.hemeda@cibeg.com		البريد الإلكتروني
برج النيل الإداري-23/21 شارع شارل ديغول-الجيزة صندوق بريد 2430 القاهرة		عنوان المركز الرئيسي
3632 3570	أرقام الفاكس	أرقام التليفونات 37471349 / 37472543
www.cibeg.com		الموقع الإلكتروني





- 2.....بيانات عن الشركة المُقيدة.....
- 5.....الجمعية العامة للمساهمين.....
- 6.....هيكل الملكية في 31 ديسمبر 2021.....
- 7.....مجلس الإدارة.....
- 7.....تشكيل مجلس الإدارة.....
- 9.....نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة.....
- 13.....دور مجلس الإدارة الإشرافي ومسئوليته.....
- 13.....أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة.....
- 14.....أبرز أعمال مجلس الإدارة لعام 2021.....
- 16.....أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي.....
- 16.....أبرز مسؤوليات المسؤول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب.....
- 17.....أبرز مسؤوليات أمين سر المجلس.....
- 18.....لجان مجلس الإدارة.....
- 18.....تشكيل اللجان.....
- 19.....سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه.....
- 19.....لجنة المراجعة.....
- 20.....لجنة الحوكمة والترشيحات.....
- 21.....لجنة المرتبات وتقدير المزايا.....
- 21.....لجنة المخاطر.....
- 22.....لجنة العمليات والتكنولوجيا.....
- 23.....لجنة الاستدامة.....
- 24.....اللجان التنفيذية.....
- 24.....اللجنة التنفيذية.....
- 24.....اللجنة العليا للانتماء والاستثمار.....
- 24.....لجنة عملاء القروض المتمنرة والمعدومة واستثمارات آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون.....
- 25.....البيئة الرقابية.....
- 25.....إدارة المراجعة الداخلية.....
- 26.....إدارة المخاطر.....
- 27.....إدارة الالتزام.....
- 28.....إدارة الحوكمة.....



30.....	مراقب الحسابات.....
31.....	الإفصاح والشفافية.....
31.....	المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي.....
31.....	المخالفات الصادرة على البنك خلال العام:.....
32.....	علاقات المستثمرين.....
33.....	أدوات الإفصاح.....
33.....	التقرير السنوي.....
33.....	تقرير مجلس الإدارة.....
33.....	تقرير الإفصاح.....
33.....	تقرير الاستدامة.....
34.....	تقرير البصمة الكربونية والبيئية.....
34.....	الموقع الإلكتروني.....
34.....	المواثيق والسياسات.....
34.....	ميثاق الأخلاق والسلوك المهني.....
34.....	سياسة تتابع السلطة Succession Planning.....
34.....	سياسات التمويل المستدام.....
34.....	سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة Whistleblowing.....
35.....	سياسة مكافحة الرشوة والفساد Anti-Bribery and Corruption Policy.....
35.....	سياسة التواصل مع الرقيب Contact With Regulator Policy.....
35.....	سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة.....
36.....	المسؤولية الاجتماعية والبيئية.....
36.....	التمويل المستدام.....
39.....	الأنشطة الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع.....



## الجمعية العامة للمساهمين

### الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة. ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة. وفقا لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وللنظام الأساسي للبنك، فإن مجلس الإدارة مسؤول أمام الجمعية العامة عن حسن إدارة البنك.

### حضور الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في الحضور في بطريق الأصالة أو الإنابة، ولكن يُشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهمًا ولا يكون لأي مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز 10% من مجموع الأسهم في رأس مال البنك وبما لا يجاوز 20% من الأسهم المُمثلة في الاجتماع.

ويكون لكل عشرة أسهم صوت واحد. ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلًا في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول.

وفي جميع الأحوال، لا يبطل الاجتماع إذا حضره خمسة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه، طالما توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللانحة التنفيذية.

### سير أعمال الجمعية العامة

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يُقدموا قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل كشف حساب صادر من أمين الحفظ المودع لديه الأسهم يُفيد ملكية الأسهم وتجميدها، ولا يجوز قيد أي نقل ملكية لها من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انتهاء الجمعية العامة.

تتعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة أن يُقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك أحد مراقبي الحسابات أو عدد من المساهمين الذين يمثلون 5% من رأس مال البنك على الأقل بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يقدموا كشفًا بالأسهم التي يملكونها من شركة إدارة السجلات المودع بها الأسهم، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انتهاء الجمعية.

في ضوء استمرار الإجراءات الاحترازية الخاصة بالحد من انتشار فيروس كورونا المستجد ووفقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (160) الصادر بتاريخ 18 مارس 2020، يمكن للبنك عقد اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية عبر شبكة الإنترنت.



### هيكل الملكية في 31 ديسمبر 2021

(وفقاً للبيانات المتحصل عليها من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي)

النسبة %	عدد الأسهم	حصة 5% من أسهم الشركة فأكثر
8.27%	162,894,445	البنك الأهلي المصري
1.37%	26,902,649	*TIG Insurance Barbados Limited
0.96%	18,824,594	*United States Fire Insurance Company
0.62%	12,178,668	*Zenith Insurance Company
0.58%	11,366,754	*Northbridge General Insurance Corporation
0.52%	10,148,888	*Newline Corporate Name Limited
0.45%	8,913,197	*Wentworth Insurance Company LTD
0.43%	8,533,376	*Allied World Assurance Company LTD
0.39%	7,721,342	*Odyssey Reinsurance Company
0.31%	6,198,623	*Resolution Group Reinsurance Barbados LTD
0.27%	5,246,166	*FAIRFAX US INC
0.21%	4,059,554	*Zenith Insurance Company of Canada
0.19%	3,653,600	*HWIC GLOBAL EQUITY FUND
0.16%	3,247,642	*Federated Insurance Company of Canada
0.04%	811,909	*Newline Insurance Company Limited
<b>14.77%</b>	<b>290,701,407</b>	<b>الإجمالي</b>

\* يُذكر أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة فيرفاكس المالية القابضة حيث تمتلك إجمالي 127,806,962 سهمًا بنسبة 6.5%



## مجلس الإدارة

## تشكيل مجلس الإدارة

يتمتع البنك التجاري الدولي بمجلس إدارة كفاء، يزود البنك بالقيادة والإشراف والخبرة اللازمة لإدارة أعماله ومراقبة المخاطر وتطبيق الحوكمة الرشيدة بنزاهة وكفاءة وتميز لتقديم قيمة مستدامة للمساهمين. يلتزم مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بأعلى معايير الاستقلالية والتنوع من حيث النوع والجنسية، حيث تبلغ نسبة النساء بالمجلس 25% وتبلغ نسبة الأعضاء المستقلين 88%. التشكيل الحالي لمجلس الإدارة يضم ثمانية أعضاء من ضمنهم عضو واحد تنفيذي وسبعة أعضاء غير تنفيذيين من المستقلين.

تشكيل مجلس إدارة البنك التجاري الدولي يتوافق مع اللوائح المحلية السائدة وأفضل الممارسات الدولية ويسمح بتعيين منصب المدير الأول.

جدير بالذكر أنه قد تم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس إدارة البنك غير التنفيذي ومنصب المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب. إن وجود منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي يجعل البنك التجاري الدولي ملتزماً تماماً بتوجيهات الحوكمة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري.

## التغيرات التي طرأت على مجلس الإدارة خلال عام 2021

وتجدر الإشارة إلى أنه في 8 مارس 2021 انضم السيد طارق رشدي إلى مجلس الإدارة كعضو غير تنفيذي مستقل بناء على موافقة من البنك المركزي المصري. يتمتع السيد طارق بخبرة كبيرة في مجال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر. ويقوم حالياً بإدارة الشركة الاستشارية الخاصة به بالإضافة إلى كونه مفوضاً بالمفوضية المستقلة لتقييم أثر المساعدات المالية ببريطانيا.

في 24 يونيو 2021 أعلن البنك عن حصوله على موافقة البنك المركزي المصري على تغيير المسمى الوظيفي للسيد/ حسين أباطة من المسئول التنفيذي الرئيسي ليصبح المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب.

مسلل	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	السيد / شريف سامي	مستقل	مارس 2020	صفته الشخصية
2	السيد / حسين أباطة	تنفيذي	مارس 2017	صفته الشخصية
3	الدكتورة/ أماني أبو زيد	مستقل	ديسمبر 2017	صفقتها الشخصية
4	السيدة / ماجدة حبيب	مستقل	ديسمبر 2017	صفقتها الشخصية
5	السيد / باريش سوكتانكار	مستقل	أكتوبر 2019	صفته الشخصية
6	السيد / راجيف كاكار	مستقل	أكتوبر 2019	صفته الشخصية
7	السيد / جاي-مايكل باسلو	مستقل	أكتوبر 2020	صفته الشخصية
8	السيد / طارق رشدي	مستقل	مارس 2021	صفته الشخصية

## أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين

الاسم	جهة التمثيل (1)	عدد الأسهم المملوكة (2)	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي)
السيد / حسين أباطة	عن نفسه	496,144 سهم & 30 GDR	تنفيذي

(1) عن نفسه أو عن شخص اعتباري  
(2) المملوكة للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمثله



## أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين

الاسم	الصفة (تنفيذي - غير تنفيذي)	مستقل - غير مستقل
السيد / شريف سامي	غير تنفيذي	مستقل
الدكتورة / أماني أبو زيد	غير تنفيذي	مستقلة
السيدة / ماجدة حبيب	غير تنفيذية	مستقلة
السيد / باريش سوكتانكار	غير تنفيذي	مستقل
السيد / راجيف كاكار	غير تنفيذي	مستقل
السيد / جاي مايكل باسلو	غير تنفيذي	مستقل
السيد / طارق رشدي	غير تنفيذي	مستقل



## نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ شريف سامي

رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي- مستقل

يتمتع السيد/ شريف سامي بخبرة كبيرة في مجالات الأسواق والخدمات المالية والاستثمار والحوكمة. وهو حاليًا استشاري ويعمل رئيس غير تنفيذي لشركة تعمل في مجال إدارة الأصول العقارية. ويشغل سيادته عضوية مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي وهيئة التأمين الصحي الشامل إضافة لعدد من الشركات العاملة في مجال التعليم والاستثمار المباشر، كما أنه عضو لجنة استثمار صناديق التأمينات الاجتماعية، وعضو اللجنة الاستشارية الدولية لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة وعضو مجلس أمناء الجامعة الفرنسية بمصر.

تولى السيد/ سامي رئاسة الهيئة العامة للرقابة لمدة أربع سنوات انتهت في عام 2017، وهي الهيئة المختصة بالإشراف على تنمية سوق المال والتأمين والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري وصناديق التأمين الخاصة والتمويل مُتناهي الصغر. كما شغل سيادته عضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري ورئيس لجنة المراجعة بالبنك وعضو لجنة السياسات النقدية لمدة أربع سنوات. كما تولى السيد/ سامي رئاسة مجلس إدارة معهد الخدمات المالية، ومجلس أمناء مركز المديرين المصري واللجنة العليا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية، إضافة إلى عضوية مجلس أمناء المجلس القومي للمدفعات.

يُعد السيد / سامي أول مصري يتم انتخابه لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) في عام 2014، وأعيد انتخابه لدورة ثانية في عام 2016، كما أُختير رئيسًا لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للدورة التي انتهت في عام 2017.

عُين السيد/ سامي لعدة دورات مُتتالية عضوًا بمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة منذ عام 2007 حتى عام 2015، كما تم اختياره كأول عضو مُنتدب لشركة استثمارات بنك مصر (مصر المالية للاستثمارات) والتي تُدير مساهمات مُباشرة إضافة إلى إدارة صناديق استثمار بالبورصة المصرية، كما كان سيادته عضوًا بمجلس إدارة بنك القاهرة منذ عام 2010 وحتى عام 2013، وشركة صندوق استثمار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وبدأ السيد/ سامي حياته العملية بمؤسسة (اكستشر للاستشارات) حيث عمل في مكاتبها بشيكاغو والرياض وبيروت، وذلك بعد تخرجه في كلية التجارة جامعة الإسكندرية بتقدير مُمتاز مع مرتبة الشرف الأولى. وشارك في عدة برامج تنفيذية في مجالات الاستراتيجية والاستثمار والإدارة في عدد من كليات الأعمال ومعاهد الإدارة المرموقة بالولايات المتحدة وأوروبا.

السيد/ حسين أباطة

المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب

يتولى السيد/ حسين أباطة مسؤولية الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية التي يتبناها البنك التجاري الدولي، أبرز بنك تابع للقطاع الخاص في مصر، إلى جانب إدارة العمليات التشغيلية للبنك الذي يقدم الخدمات المالية والمصرفية لأكثر من مليون عميل من بينهم مجموعة من أكبر 500 شركة في مصر.

يشغل السيد/ أباطة منصب المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي منذ مارس 2017، وذلك بعد أن أمضى فترة ستة سنوات في منصب الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي بالبنك. قبل ذلك شغل أباطة منصب الرئيس التنفيذي للعمليات بين عامي 2001 و2010، بالإضافة إلى منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة المخاطر مسئولًا عن شئون الائتمان والأسواق والمخاطر التشغيلية في البنك التجاري الدولي.

كما يشغل السيد/ أباطة عضوية فريق علاقات المستثمرين بالبنك والحائز على عدة جوائز مرموقة، حيث ساهمت جهود الفريق في زيادة القيمة السوقية للبنك التجاري الدولي بمقدار عشر مرات عما كانت عليه عام 2008. وفي السابق، شغل السيد/ أباطة منصب رئيس قسم البحوث ومنصب رئيس قطاع إدارة الأصول في المجموعة المالية هيرميس بين عامي 1995 و2001 وهو العام الذي شهدته عودة أباطة إلى البنك التجاري الدولي مجددًا.

انضم السيد/ حسين أباطة إلى البنك التجاري الدولي عقب حصوله على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وقد حصل كذلك على العديد من الدورات التدريبية والتعليمية في إطار استكمال مرحلة الدراسات العليا وذلك في جامعات ومعاهد ببلجيكا وسويسرا ولندن ونيويورك.



**الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد****المدير الرئيسي****عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- مستقل**

معالي الدكتورة أماني أبو زيد هي مفوض البنية التحتية والمعلوماتية والطاقة بالاتحاد الأفريقي، وانتخبت لهذا المنصب مرتين من قبل رؤساء الدول والحكومات لتتولى مسؤولية الاستراتيجيات والسياسات والشراكات الإقليمية والقارية. وتتركز الخبرة العملية لسيادتها في مجال التنمية الدولية فيما يزيد عن 30 عاما حيث تقلدت العديد من المناصب القيادية في كبرى المؤسسات الدولية المعنية ببرامج التنمية وخاصة في مجال البنية التحتية والطاقة.

الدكتورة أبو زيد تقود عدد من المبادرات والبرامج الإقليمية والقارية وقامت بإطلاق سوق النقل الجوي الإفريقي الموحد، وسوق الطاقة الإفريقية الموحد، وأول استراتيجية للتحويل الرقمي الإفريقي، كما أعدت البرنامج العشري الثاني لتطوير البنية التحتية في إفريقيا للتكامل الأفريقي وذلك في إطار استراتيجية الاتحاد الأفريقي أجندة 2063.

كما سبق لسيادتها وأن أدارت أكبر محطة تشغيلية لبنك التنمية الأفريقي، ونفذت برامج تنمية في العديد من القطاعات على المستوى القومي والقاري، بما في ذلك تنفيذ أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.

الدكتورة/ أبو زيد حاصلة على بكالوريوس هندسة الاتصالات من جامعة القاهرة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الإفريقية، وأيضاً درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفرد، ودرجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة.

تم اختيار الدكتورة/ أبو زيد العديد من المرات واحدة من أكثر النساء الأفريقيات تأثيراً وواحدة من أكثر الأفارقة شهرة وتلقته سيادتها العديد من الجوائز والتقدير الدولية بما في ذلك "الوسام العلوي" من جلالة ملك المغرب، وشخصية المستقبل من الحكومة الفرنسية، وحصلت على جائزة الخريجين المتميزين من جامعة مانشستر، المملكة المتحدة – بالإضافة إلى العديد من الجوائز والتقدير الدولية العديدة

الدكتورة / أبو زيد عضو في (Global Leaders Broadband Commission) للتنمية المستدامة، واللجنة العالمية للعمل العاجل بشأن كفاءة الطاقة، وكذلك عضو في (Board for System Initiative) بشأن تشكيل مستقبل الطاقة.

وتعد الدكتورة/ أبو زيد مثالا يحتذى به للمرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي المناصب القيادية وصنع القرار، وقد اشتهرت منذ فترة طويلة بمجهوداتها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تهتم الدكتورة / أبو زيد بالموسيقى الكلاسيكية وعزف البيانو بالإضافة إلى كونها منافسة قوية في الراليات الصحراوية للسيارات، هذا بالإضافة إلى العديد من الأنشطة والاهتمامات الأخرى.

**السيدة/ ماجدة حبيب****عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- مستقل**

تشغل سيادتها منصب المسنول التنفيذي الرئيسي والشريك المؤسس لعيادات "داوي". تتمتع السيدة حبيب بخبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات التقنية وكذلك المدفوعات الإلكترونية، فضلا عن الطول المصرفية الذكية. تتمتع سيادتها بخبرة 25 عاما في مختلف المجالات الإدارية بما في ذلك الإدارة الاستراتيجية للعلامة التجارية، والتجزئة التسويقية والاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين. وتقلدت سيادتها العديد من المناصب، ومنها عضو مجلس الإدارة والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للقطاع الاستراتيجي والتجاري والتسويقي لشركة فوري للخدمات المالية والمدفوعات الإلكترونية، حيث ساهمت سيادتها بخبرتها الطويلة في إرساء مكانة "فوري" كمنصة رائدة للمدفوعات الإلكترونية في مصر. هذا وقبل انضمامها إلى فوري، شغلت السيدة حبيب عضوية الفريق التنفيذي لشركة راية القابضة لمدة تسعة أعوام حيث قامت بدور رئيسي في اندماج وتطوير مجموعة راية، فضلا عن مشاركتها في إنشاء وتطوير العلامة التجارية لراية لتصبح علامة رائدة في مجال التكنولوجيا في مصر. وحصلت على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في علوم الحاسب الآلي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وحصلت على ماجستير في إدارة الأعمال من (INSEAD) فرنسا.





### السيد/ باريس سوكثانكار عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يتمتع السيد/ باريس سوكثانكار بخبرة طويلة في قطاع الخدمات المصرفية تتجاوز الثلاثين عامًا، حيث كان جزءًا من الفريق الأساسي الذي قام بتأسيس بنك (HDFC) في عام 1995 وساعد في تحويله إلى واحدة من أهم المؤسسات المالية الرائدة في الهند. ساهم السيد/ سوكثانكار في العديد من المجالات الرئيسية في بنك (HDFC) من بينها الائتمان، وإدارة المخاطر، والمالية، والموارد البشرية، وعلاقات المستثمرين، وقطاع الاتصال المؤسسي، والمسؤولية المجتمعية للشركات. كما تولى سيادته إدارة عمليتي استحواذ بنك (HDFC) وإصدار أسهم رأس المال في الأسواق المحلية والدولية. تم تعيين السيد/ سوكثانكار في مجلس إدارة بنك (HDFC) كمدير تنفيذي في عام 2007 وتم ترقية إلى منصب نائب المدير العام في عام 2014، وقد تقدم بإسقالته من بنك (HDFC) في عام 2018.

لقد كان السيد/ سوكثانكار عضوًا في العديد من اللجان التي شكلها البنك المركزي الهندي (Reserve Bank of India) ورابطة البنوك الهندية (Indian Banks' Association) قبل انضمامه إلى بنك (HDFC)، عمل السيد/ سوكثانكار في سيتي بنك من عام 1985 إلى عام 1994 في مختلف القطاعات من بينها القطاع المؤسسي للشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة الرقابة المالية، ويشغل حاليًا السيد/ سوكثانكار منصب المدير الرئيسي لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في شركة (Sanaksh Advisors) LLP، وهي شركة قام بتأسيسها لتقديم خدمات استشارية للأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري والكيانات الأخرى. بالإضافة إلى كون سيادته عضو في مجلس إدارة معهد Jamnalal Bajaj للدراسات الإدارية، جامعة مومباي، والمجلس الاستشاري لمنظمتين غير حكوميتين (مشروع مومباي و KSWA's Yuva Parivartan) والمجلس الاستشاري الأكاديمي الخاص (College of Supervisors of the Reserve Bank) بالهند. والسيد/ سوكثانكار حاصل على بكالوريوس تجارة من كلية (سينهام) (Sydenham College)، ودرجة ماجستير في الدراسات الإدارية (MBA) من معهد (جمالال باجاج للدراسات الإدارية) (Jamnalal Bajaj Institute of Management) (Studies) بجامعة مومباي. وقد أنهى أيضًا برنامج الإدارة المتقدمة (AMP) من كلية (هارفارد للأعمال).

### السيد/ راجيف كاكار عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يُعد السيد/ راجيف كاكار رائد أعمال مُخضرم ومصرفي مُتمرس عمل خلال ثلاثة عقود في مجال الخدمات المالية وبصفة خاصة في مجالي التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وتمتد خبرة سيادته عبر أسواق عالمية مُتعددة مثل الصين والهند ودول وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. يتمتع السيد / كاكار بسجلٍ حافلٍ من النجاحات في إدارة البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة والأعمال الرائدة، مع قدرة واضحة على وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية في بلادٍ مُتعددة، بالإضافة إلى إدارة عمليات الاستحواذ والتحول التجاري والرقمي، وإنشاء شركات تعمل في مجال الخدمات المالية، وتحقيق الربحية المُستدامة على المدى البعيد. بدأ السيد / كاكار حياته المهنية في بنك (Citibank NA) حيث عمل به لأكثر من عشرين عامًا، وتدرج في المناصب حتى شغل منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي عن تركيا والشرق الأوسط وأفريقيا حتى عام 2006، قبل أن يُشارك في تأسيس شركة (Fullerton Financial Holdings) في سنغافورة حيث أمضى ثلاثة عشر عامًا كـنائب الرئيس التنفيذي، ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والرئيس التنفيذي لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا حتى عام 2017. و تزامنًا مع هذا، قام سيادته بتأسيس شركة (Dunia Finance) وهي شركة تابعة لشركة (Fullerton Financial Holdings) في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث شغل منصب العضو المُنتدب والرئيس التنفيذي حتى عام 2018. يُعتبر السيد / كاكار عضوًا في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية والمصارف البارزة في مُختلف البلاد، وهي (Eurobank Ergasias SA) في اليونان، بنك الخليج الدولي في البحرين، بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية، شركة (UTI) لإدارة الأصول في الهند، بالإضافة إلى كون سيادته عضوًا في المجلس الاستشاري الدولي (University of Chicago's Booth School of Business) مُنذ عام 2009.



**السيد / جاي مايكل باسلو**  
عُضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يتمتع السيد/ جاي مايكل باسلو بخبرات طويلة اكتسبها خلال الأربعة عقود الماضية. وقد أمضى السيد/ باسلو 16 عامًا من حياته المهنية في قطاع إدارة المخاطر في مؤسسة (J.P Morgan)، حيث ترأس سيادته مجموعة كبيرة من القطاعات. قبل تقاعد السيد/ باسلو في عام 2019، شغل سيادته منصب رئيس إدارة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لقطاع إدارة الثروات في (J.P Morgan)، ورئيس قطاع إدارة المخاطر في لندن. وقد عمل السيد/ باسلو قبل ذلك في قطاع إدارة مخاطر الائتمان، حيث أشرف على مجموعة متنوعة من الشركات والقطاعات المالية والاقتصادية التي تعمل في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، كما أمضى سيادته خلال تلك الفترة ما يزيد عن ثلاث سنوات كرئيس لمخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دبي، ثم عاد إلى لندن ليشغل منصب رئيس قطاع مخاطر الائتمان في أسواق منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وعمل السيد/ باسلو في أواخر التسعينيات في شركة (Chase) للأوراق المالية كمدير تنفيذي للخدمات المصرفية الاستثمارية للعملاء حيث كان مسؤولاً عن مشغلي الاتصالات العالمية ومُصنعي المعدات من المقر الرئيسي للشركة في نيويورك. وقد بدأ السيد/ باسلو حياته المهنية في الثمانينيات في مجال التكنولوجيا مع (Chemical Bank)، ثم أصبح مُخْلِلاً مصرفياً للاستثمار العقاري.

بالإضافة إلى خبرته المصرفية الواسعة، عمل السيد/ باسلو كمستشار استراتيجي في مجال صناعة الإعلام والاتصالات في (Booz Allen & Hamilton)، كما شارك في تأسيس شركة (Frictionless Commerce Incorporated) وهي شركة ناشئة لاستحداث البرامج الاستراتيجية في كامبريدج، بماساتشوستس، حيث كان المدير المالي وعضواً في مجلس الإدارة. كما تَبَوَّأ منصب عميد تنمية الموارد في كلية الطب بجامعة (هارفارد). حصل السيد/ باسلو على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة (بنسلفانيا) وماجستير إدارة الأعمال المالية من كلية (وارتون).

**السيد / طارق رشدي**  
عُضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يتمتع السيد/ رشدي بخبرة عميقة في مجالات المراجعة الداخلية والرقابة وإدارة المخاطر حيث عمل سيادته لسنوات طويلة لدى عدد من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى إدارته لشركته الاستشارية تم اختيار سيادته مفوضاً بالمفوضية المستقلة لتقييم أثر المساعدات المالية ببريطانيا.

وتمتد مسيرة السيد/ رشدي المهنية لتشمل مصر وأوروبا وأفريقيا والمنطقة العربية. وهو رئيس سابق لقطاع المراجعة الداخلية في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الأفريقي. كما عمل في البنك الإيطالي الدولي في لندن وبنك نوكا سكوشا من بين آخرين.

تخرج السيد/ رشدي ببكالوريوس اقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وحصل على دبلوم في إدارة خزينة الشركات من معهد مديري خزينة الشركات المعتمدين. وهو زميل في معهد المصرفيين المعتمدين، و زميل معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين.



## دور مجلس الإدارة الإشرافي ومسئوليته

يتولى مجلس الإدارة إدارة شؤون البنك بناءً على تكليف من الجمعية العامة، ويكون مسؤولاً بشكل مطلق عن الإشراف والرقابة على البنك ولديه أوسع السلطات في إدارة أعماله فيما عدا ما احتفظ به صراحةً للجمعية العامة. يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل جماعي عن نجاح البنك على المدى الطويل وخلق قيمة بارزة للمساهمين، ويركز بشكل أساسي على تطوير أعمال البنك، وإدارة المخاطر، وتعزيز الحوكمة، وتحقيق العوائد المالية طويلة الأجل لتحقيق المصلحة العليا للبنك والمساهمين فيه. يتولى مجلس الإدارة مسؤولية ضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن البنك، وكذلك تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، وتحديد الأهداف الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها، والإشراف على الإدارة العليا، وضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك، والإشراف على التزام البنك باللوائح الساندة لضمان سمعته واستدامته على المدى الطويل.

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة للبنك لمدة ثلاث سنوات. ويُعد الحضور الفعلي لاجتماعات مجلس الإدارة الطريقة الأساسية لعقد الاجتماعات مع إمكانية المشاركة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة، مرئية أو صوتية عبر شبكة الإنترنت. ونظراً للإجراءات الاحترازية الخاصة بالحد من انتشار فيروس كورونا المستجد خلال عام 2021 وطبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في 23 نوفمبر 2020، تم عقد 12 اجتماعاً لمجلس الإدارة من أصل 14 اجتماعاً من خلال تقنية الاتصال الحديثة المرئية.

وخلال عام 2021، حرص مجلس الإدارة على توفير افصاحات دقيقة وشفافة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك وملكيته وعملياته وأدائه المالي. كما حرص المجلس على مراقبة حسابات البنك وقوائمه المالية من حيث كونها عادلة ومتوازنة ومفهومة وتوفر المعلومات اللازمة للمساهمين لتقييم موقف البنك التجاري الدولي وأدائه واستراتيجيته. وركز مجلس الإدارة خلال عام 2021 على النجاح المالي وغير المالي طويل الأجل للبنك التجاري الدولي والسعي لتحقيق أهداف جميع أصحاب المصالح.

### أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة:

- تحديد الاستراتيجية والأهداف العامة للبنك، والتي تتناسب مع حجم وتعقيد عملياته، مع مراقبة تنفيذ تلك الاستراتيجية والأهداف وضمان وعي جميع العاملين لها.
- اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك.
- الموافقة على القوائم المالية الربع سنوية والسنوية بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة السنوي المقدم للمساهمين.
- الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة مخاطر البنك ومراجعتها دورياً، وكذلك الفهم الواعي للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها والتأكد من اتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الموضوعية.
- الرقابة والتقييم الدوري المستمر لكفاءة ونزاهة سياسة وممارسات الرقابة الداخلية وأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبنك، بما يتضمن وضع الإجراءات الوقائية والأدوات والآليات التي تعمل على تأمين تدفق المعلومات وسلامة وسرية كافة البيانات، وذلك لحماية البنك من أية مخاطر ناشئة محتملة.
- مراجعة مدى كفاية رأس مال البنك.
- الإشراف على استقلالية وكفاءة مراقبي الحسابات، بما في ذلك المصادقة على شروط عمليات المراجعة والمهام غير المتعلقة بمراجعة الحسابات، وتقييم أدائهم.
- الاجتماع بانتظام مع كبار المسؤولين التنفيذيين والمراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات لمناقشة السياسات المطبقة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.



- الإشراف على معايير وسياسات الحوكمة، والتي تتناسب مع حجم وتعقيد عمليات البنك، والتقييم الدوري المستمر لكفاءة وفعالية ممارسات الحوكمة، بالإضافة إلى تشجيع جميع العاملين والإدارة العليا على تطبيق ثقافة الحوكمة.
- التأكد من أن الإدارة العليا تطبق سياسات لتحديد والحد من والكشف عن تضارب المصالح المحتمل، والذي قد ينشأ نتيجة لمختلف الأنشطة والأدوار التي يقوم بها البنك.
- التأكد من اعتماد البنك لميثاق للأخلاق والسلوك المهني والذي يحكم سلوك جميع العاملين بالبنك.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات الجوهرية في التوقيت الملائم وبشكل دقيق، بما في ذلك ضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن البنك
- ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالبنك.
- اختيار وتعيين ورصد أداء كبار المسؤولين التنفيذيين وتحديد مسؤولياتهم ومكافآتهم، إلى جانب وضع خطة واضحة لتتابع السلطة داخل البنك وذلك للمراكز الإدارية العليا والمراكز التنفيذية الرئيسية بما يضمن استدامة البنك وسير أعماله بشكل فعال.
- مراجعة حجم مجلس الإدارة والتشكيل العام له وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، والإشراف على كفاءة واستقلالية أعضاء المجلس.
- ترشيح الأعضاء وتحديد مكافآتهم وعرضها على الجمعية العامة للموافقة، والمجلس الحق في تعيين أعضاء جدد في المراكز التي تخلو أثناء السنة، إلى جانب تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة والفهم التام لكافة أعمال البنك.
- تشكيل اللجان المختلفة للمجلس والموافقة على الموثيق الخاصة بها والتي تحدد أدوار كل لجنة ومسؤولياتها وسلطاتها، ومراجعة وتقييم أداء ومساهمة كل من هذه اللجان في ضوء الميثاق الخاص بكل منها.
- اعتماد الدعوة السنوية لاجتماعات الجمعية العامة وجدول أعمالها وجميع الموضوعات ذات الصلة لعرضها على المساهمين.
- تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والإشراف على تنفيذها، إلى جانب تقييم الأهداف والأنشطة والمبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنك.

### أبرز أعمال مجلس الإدارة لعام 2021:

نظرًا لظهور الوباء العالمي (كورونا) في مارس 2020، والذي أدى إلى أزمة منهجية عالمية عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي، وبالإضافة إلى أحداث أكتوبر 2020 الخاصة بالبنك، كان عام 2021 عامًا استثنائيًا من حيث ضمان استمرارية الأعمال، وتحقيق نمو قوي، وفترة استمرت فيها الاستثمارات الضخمة في إعداد البنك للعديد من الفرص الجديدة التي تم تحديدها للنجاح في الأعمال في فترة ما بعد الوباء - من خلال إعادة تقييم احتياجات العملاء، الإعداد لتقديم تجربة بنكية مفضلة للعملاء وإعادة صياغة العمليات، وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي من أجل الاستجابة للفرص والتحديات المقبلة بمزيد من المرونة، مع العمل على أن يكون البنك في وضع أفضل لتحقيق النجاح في مواجهة الفرص الناشئة في المستقبل.

من خلال هذا النهج المركز والمتعدد الأبعاد والمتوازن، تمكن مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية من ضمان مستويات عالية جدًا من استمرارية الأعمال والمرونة مع الاستمرار في خدمة عملائه بجودة عالية وتميز، مع الاستجابة الفعالة إلى حالة الغموض وعدم التأكد التي تسببها وباء (كوفيد) والتحديات غير المتوقع لضمان استمرارية الأعمال مع ضمان الانتقال الفعال لقيادة البنك العليا.

تم تحقيق ذلك باستخدام نهج هادف ومتوازن للغاية في عام 2021 من خلال:

الدعم المستمر للموظفين مع تسهيل نهج العمل من المنزل المرن، لتوفير استمرارية الخدمة مع ضمان صحة الموظفين وسلامتهم، وضمان بروتوكول الوباء المتبع وتدبيره الدقيقة، والتدريب المستمر لإعادة تشكيل المهارات وتحسينها وضمان استمرار تقييم الأداء ومكافأة أصحاب الأداء الأفضل.

الاستثمارات المستمرة في التكنولوجيا والمنتجات الجديدة لتعزيز الخدمات المقدمة للعملاء، والتحسين المستمر للعمليات والحلول الرقمية لتسهيل تنفيذ المعاملات البنكية الخاصة بالعملاء على مستوى محسن للتغلب على قيود وباء كورونا، هذا بالإضافة إلى تحديد فرص أعمال بقطاعات جديدة، الشيء الذي يدعم بشكل فعال خطط نمو البنك وأهدافه الاستراتيجية.



خلال العام، شمل عمل مجلس الإدارة الإشراف على المبادرات الجديدة التي تساهم في خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل مع مواجهة التحديات العاجلة.

وفقاً لتوجيهات مجلس الإدارة، في نهاية عام 2020، عينت لجنة المراجعة شركة خدمات مهنية دولية مستقلة لإجراء مراجعة متعمقة للإجراءات الرقابية بالبنك ووظائف الإقراض، من أجل تعزيز الالتزام وتحسين الضوابط الرقابية في البنك التجاري الدولي. بدأت المراجعة المذكورة في أوائل يناير 2021 واكتملت في أبريل 2021، وأكدت نتائج المراجعة سلفة الذكر على أن وظائف الرقابة بالبنك جيدة واقترحت بعض تحسينات على بيئة الرقابة الداخلية بالبنك التجاري الدولي. وأكدت نتائج المراجعة على صحة خطة الإجراءات التصحيحية التي تم تقديمها إلى البنك المركزي في العام الماضي من قبل إدارة البنك. علاوة على ذلك، تظل مخاطر الالتزام والبيئة الرقابية في البنك أولوية استراتيجية لن تؤدي فقط إلى تعزيز ثقافة البنك كمنظمة أخلاقية، بل تعمل أيضاً كعامل تمكين في العصر الرقمي حيث إننا نوفر القيمة لجميع أصحاب المصالح. خلال العام، أشرف مجلس الإدارة على استمرار جهود قطاع الالتزام لتطوير إطار عمل مخاطر البنك التجاري الدولي مع الاستمرار في تعزيز التعاون بين خطوط الدفاع المختلفة.

كما ويقوم كلاً من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه بمتابعة تنفيذ الخطة المذكورة أعلاه بشكل دوري حيث تم الانتهاء من تصويب جزء كبير من الملاحظات التي وردت بتقرير البنك المركزي المصري الذي تلقاه مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في نهاية 2020 وذلك طبقاً للجدول الزمني لخطة الإجراءات التصحيحية وجاري متابعة استكمال الإجراءات الخاصة بباقي الملاحظات التي يمتد الجدول الزمني الخاص بها لما بعد العام المالي 2021.

يعتبر مجلس الإدارة أن اختيار المسؤول التنفيذي الرئيسي هو من أهم القرارات ذات التأثير الكبير على البنك وأنه يجب اختيار الشخص الأنسب. في عام 2021، وبعد إجراء فحص موضوعي ومراجعة عادلة وشاملة، أكد مجلس الإدارة من جديد استمرار عمل المسؤول التنفيذي الرئيسي الحالي للبنك السيد حسين أباطة. يؤمن مجلس الإدارة أن استمرار المسؤول التنفيذي الرئيسي الحالي يخدم استمرارية أعمال البنك واستراتيجياته للنمو.

من وجهة نظر حوكمة إدارة المخاطر، يؤمن مجلس الإدارة بأهمية اتباع نهج شامل لإدارة كل من "المخاطر المالية وغير المالية" نظراً إلى زيادة اهتمام الجهات الرقابية وأصحاب المصالح. لذلك، قاد مجلس الإدارة تحسينات أكبر في هذا المجال من خلال الاستثمار في تطوير أطر عمل رسمية لهذا الغرض، لضمان قدر أكبر من المسؤولية الإدارية وزيادة إشراف مجلس الإدارة لضمان وجود دليل قابل للتدقيق على اتخاذ قرارات مناسبة لإدارة المخاطر بما يتماشى مع مسؤوليات مجلس الإدارة الرقابية والقانونية. يتم ضمان هذه الأطر من خلال مدخلات استباقية من الخطتين الأولى والثاني من خطوط الدفاع بالبنك، وعلى التقارير الخاصة بالمخاطر والإجراءات التي تتوافق مع حد المخاطر المسموح به من مجلس الإدارة، وذلك من أجل الوصول إلى نظره مستقبلية بخصوص المخاطر التي تواجه البنك. من خلال المتابعة المستمرة ومعالجة الثغرات الرقابية إن وجدت وتتبع مدى كفاية نظم الرقابة الشاملة من أجل طمأنة الجهات الرقابية وأصحاب المصالح، على البقاء ضمن حدود المخاطر المتفق عليها.

أيضاً كجزء من التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة وتماسياً مع التزامه بضمان التطوير المستمر لمهارات وقدرات الكوادر البشرية ولضمان استمرارية هذه الكوادر على مختلف مستويات الإدارة التنفيذية، استعان البنك بشركة خدمات مهنية دولية مستقلة لإجراء "تقييم الكوادر الإدارية" وتحديد نقاط القوة ومتطلبات التطوير للكوادر الرئيسية، مع وضع خطط عمل تطوير شخصية مناسبة لكل منها للاستثمار في تعزيز إمكاناتها من أجل تعزيز القدرات على النمو والأداء بشكل أفضل في البنك. وحيث أن القضايا البيئية والاجتماعية لها تأثير عميق ومباشر على الاستقرار الاقتصادي، فقد تصدّر جدول أعمال مجلس الإدارة بالمسائل المتعلقة بالاستدامة المجتمعية التي تعمل على النهوض بالخدمات المالية التي تُعزز التنمية المستدامة، حيث تم إنشاء لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة، وتحديد ميثاق العمل الشامل ذي الصلة، لدعم التزام مجلس الإدارة ومواءمة إدارة البنك المستمرين مع البيئة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة ذوي الصلة بالبنك، وضمان أن التمويل المستدام يحظى بتمثيل جيد في جدول أعمال البنك. تم الانتهاء من وضع خارطة طريق للحوكمة البيئية والاجتماعية ESG وخطة تحدد أهدافاً واضحة لتحقيق طموحاتنا في التنمية المستدامة تحت قيادة رئيس قطاع التمويل المستدام ذو المهارات العالية والمسؤول عن مخاطر وفرص الاستدامة.

بينما نعمل في عالم يحدث فيه التغيير بشكل مستمر، ويمكن أن تكون التحديات والاضطرابات واسعة النطاق، فقد قرر البنك ضمان وضعه من خلال تبني استراتيجية واضحة تحدد أهدافه إلى جانب السماح بتوقع التغيير والتكيف معه بصورة مستمرة في ظل العالم المحيط. مع أخذ ذلك في الاعتبار، بدأ مجلس الإدارة في عام 2021 استراتيجية شاملة جديدة وعملية تحول تُحدد رؤية البنك لعام 2030 ورسائله وأهدافه وألوياته، لتحديد خارطة الطريق بشكل استباقي والاستثمار في الموارد والكوادر البشرية لتحقيق ذلك. ومن أجل الحفاظ على القيادة والنمو المستمر والسعي لتكون أفضل بنك في الأسواق الناشئة في العالم.



### أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء واقترح مواعيد وجدول أعماله ومكان انعقاده.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد واقترح مواعيد وجدول أعمال كل منها وتولي رئاسة هذه الاجتماعات.
- التواصل مع أعضاء المجلس وضمان تزويدهم بكافة الأدوات والمعلومات اللازمة لتأدية واجباتهم بشكل ملائم، وأن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات وضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- ضمان الرقابة المستمرة من قبل مجلس الإدارة على أنشطة البنك.
- مواكبة الأنشطة الرئيسية للبنك وإدارته ويتم تحقيق ذلك من خلال اجتماعات دورية مع المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، والحصول على المعلومات من مختلف الإدارات ومحاضر اجتماعات اللجان عند طلبها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- تقديم المشورة المستقلة إلى المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب عند الاقتضاء.
- الحفاظ على علاقة قوية مع الجهات الرقابية ذات الصلة بالإضافة إلى الإشراف على معالجة جميع الأمور الرقابية علي وجه السرعة وبشكل مناسب، وأن مجلس الإدارة يتم إعلامه على الفور بمثل هذه الأمور والإجراءات المتخذة.

### أبرز مسؤوليات المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب

- مسؤول عن إدارة وتوجيه عمليات البنك اليومية،
- مسؤول عن الحفاظ على فريق إدارة عليا فعال ومتناسك للبنك لتحقيق أهدافه، وتحقيق الأهداف التشغيلية على المدى القصير والأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل،
- مراقبة أداء الأعمال التشغيلية مقابل الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- اقتراح استراتيجية البنك وخطته وميزانيته السنوية وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها والإشراف على تنفيذها لتحقيق أهداف البنك،
- مراقبة قاعدة الأصول للبنك بصورة دورية، لضمان الحفاظ على وضع البنك الرأسمالي،
- دعم الأداء السليم للوحدات/ الوظائف التنظيمية والرقابية بالبنك مع الحفاظ على استقلاليتها وتبعيةها للجان غير التنفيذية المعنية لمجلس الإدارة،
- الإشراف على تطوير وتنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- التأكد من تنفيذ استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك،
- الإشراف على موانمة العمليات والتكنولوجيا فيما يتعلق باستراتيجية البنك ومرونتها،
- الإدارة الفعالة لمخاطر البنك - بدعم من رئيس قطاع المخاطر - والإشراف على تنفيذ نظم الرقابة الداخلية لضمان بقائها ضمن إطار المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة،
- التأكد من أن الملاحظات الصادرة من قبل الجهات الرقابية، ومراقبي الحسابات وإدارات الرقابة الداخلية يتم الرد عليها من قبل الإدارة التنفيذية المعنية، بصورة موضوعية وفي الوقت المناسب، قبل تقديمها إلى لجنة مجلس الإدارة المعنية، وعليه يتم التأكد من اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة أي انتهاكات أو نقاط ضعف في الرقابة وعدم الالتزام، إلخ،
- العمل كجبهة اتصال أساسية مع الجهات الرقابية للبنك والعمل على تعزيز علاقة سليمة وصادقة مع تلك الجهات لضمان الالتزام بمتطلبات الحيطة والسلوك المهني،



- خلق مناخاً صحياً لبناء وتنمية بيئة عمل وثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك، واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة البنك،
- الحفاظ على الحوار المستمر مع رئيس المجلس غير التنفيذي ومجلس الإدارة للتأكد من أن توجهات البنك تتماشى مع توقعات مجلس الإدارة،
- إحاطة رئيس مجلس الإدارة بالقضايا الخلاقية أو الحساسة المحتملة التي قد تؤثر على البنك،

### أمين سر المجلس

يقوم البنك بتعيين أمين سر مجلس مؤهل، يتمتع بالكفاءة، وعلى دراية كافية بالأعمال المصرفية.

### أبرز مسؤوليات أمين سر المجلس

- إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة بتوجيه من رئيس المجلس وتزويد أعضاء المجلس في الوقت المناسب بالمعلومات والبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل التي سيتم مناقشتها وضمان توافر الوقت الكافي لمراجعتها قبل تاريخ الاجتماع.
- تدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وإرسالها إلى أعضاء المجلس لمراجعتها والموافقة عليها.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ضمن الإطار المحدد في هذا الصدد.
- حفظ جميع الوثائق فيما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة أو القضايا المعروضة على المجلس وضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.
- إعداد وتنظيم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين (العادية وغير العادية) وإدارة لوجستياتها وإعداد المعلومات والمواد المتعلقة ببنود جدول الأعمال وتدوين محاضر الاجتماعات.
- التنسيق مع جميع لجان المجلس لضمان التواصل السليم وتدفق المعلومات السلس بين اللجان ومجلس الإدارة.
- تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بالمعلومات الضرورية عن البنك، وتقديمهم لأعضاء المجلس الحاليين.



## لجان مجلس الإدارة

تساعد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة المجلس في تولي مسؤولياته والوفاء بها. ويكون كل رئيس لجنة مسؤولاً عن إحاطة مجلس الإدارة بالمعلومات حول النقاط الرئيسية التي أثرت في اللجنة التي يرأسها.

## تشكيل اللجان

تشكيل اللجان		اللجان
السيد / طارق رشدي* السيدة / ماجدة حبيب السيد / باريش سوكتانكار	رئيس عضو عضو	لجنة المراجعة
السيد / چاي-مايكل باسلو الدكتورة / أماني أبو زيد السيد / باريش سوكتانكار	رئيس عضو عضو	لجنة المخاطر
السيد / راجيف كاكار السيدة / ماجدة حبيب السيد / طارق رشدي*	رئيس عضو عضو	لجنة العمليات والتكنولوجيا
السيد / راجيف كاكار السيدة / ماجدة حبيب السيد / چاي-مايكل باسلو	رئيس أعضاء	لجنة المراتب و تقدير المزايا
الدكتورة / أماني أبو زيد السيد / راجيف كاكار السيد / باريش سوكتانكار	رئيس أعضاء	لجنة الحوكمة والترشيحات
السيد / چاي-مايكل باسلو الدكتورة / أماني أبو زيد السيد / طارق رشدي*	رئيس عضو عضو	لجنة الاستدامة

\* تولى السيد طارق رشدي رئاسة لجنة المراجعة بمجلس الإدارة عقب انضمامه إلى المجلس في مارس 2021. الجدير بالذكر أنه مع بداية عام 2021، كان تشكيل لجنة العمليات والتكنولوجيا هو السيد راجيف كاكار (رئيساً)، والسيدة ماجدة حبيب والسيد شريف سامي. وبدءاً من أبريل 2021، تم تغيير تشكيل اللجنة حيث انضم السيد طارق رشدي كعضو بدلاً من السيد شريف سامي، بينما ظل جميع الأعضاء الآخرين بدون تغيير. علاوة على ذلك تم تغيير تشكيل لجنة المراتب و تقدير المزايا لتشمل السيدة ماجدة حبيب والسيد چاي مايكل باسلو بدلاً من جميع الأعضاء غير التنفيذيين وظل السيد راجيف كاكار رئيساً للجنة. كما تم تغيير تشكيل لجنة الحوكمة والترشيحات حيث تولت الدكتورة أماني أبو زيد رأسه للجنة، وعضوية كل من السيد راجيف كاكار والسيد باريش سوكتانكار بدلاً من جميع الأعضاء غير التنفيذيين. علاوة على ذلك، اعتباراً من مارس 2021، تم إنشاء لجنة الاستدامة.





## سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان

خلال عام 2021 انعقد مجلس إدارة البنك التجاري الدولي أربعة عشر مرة. ونظرًا للإجراءات الاحترازية الخاصة بالحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، تم عقد اثني عشر اجتماعًا من أصل أربعة عشر اجتماعًا من خلال تقنية الاتصال الحديثة المرئية. خلال عام 2021، عقدت كل من لجنة المراجعة ثمانية اجتماعات، لجنة المرتبات وتقدير المزايا اجتماعين، لجنة الحوكمة والترشيحات خمسة اجتماعات، لجنة المخاطر ثلاثة عشر اجتماعًا، ولجنة العمليات والتكنولوجيا خمسة اجتماعات ولجنة الاستدامة ثلاثة اجتماعات

مسلسل	أسماء أعضاء المجلس	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المرتبات وتقدير المزايا	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	لجنة العمليات والتكنولوجيا	لجنة الاستدامة
1	السيد / شريف سامي	14/14	3/3	2/2	2/2	1/1		
بشكل استثنائي خلال عام 2021، استمر رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي السيد/ شريف سامي في عضويته في لجان المجلس، حيث تم عقد 3 اجتماعات للجنة المراجعة، اجتماعين للجنة الحوكمة والترشيحات، اجتماع واحد للجنة العمليات والتكنولوجيا. إلى أن أعاد مجلس الإدارة تشكيل اللجان في أبريل 2021.								
2	السيد / حسين أباطة	14/14						
3	الدكتورة/ أماني أبو زيد	14/13	2/2	2/2	5/5	13/11		3/3
لم تتمكن من حضور اجتماعين لجنة المخاطر لضيق فترة الإخطار عن موعد انعقاد اللجنة، بالإضافة إلى تفويض أحد أعضاء المجلس للتصويت بالإنابة في أحد اجتماعات مجلس الإدارة								
4	السيدة / ماجدة حبيب	14/14	8/8	2/2	2/2	5/3		
خلال فترة عضويتها في لجنة الحوكمة والترشيحات تم عقد اجتماعين								
5	السيد / باريس موكناتكار	14/14	8/8	2/1	5/5	13/13		
6	السيد / راجيف كاكار	14/14		2/2	5/5	5/5		
7	السيد / جاي مايكل بامبلو	14/14	2/2	2/2	2/2	13/13		3/3
خلال فترة عضويته في لجنة الحوكمة والترشيحات تم عقد اجتماعين								
8	السيد / طارق رشدي	9/9	5/5		1/1	4/4		3/3
انضم إلى مجلس الإدارة في مارس 2021 كعضو مستقل غير تنفيذي، خلال فترة عضويته في المجلس تم عقد 9 اجتماعات مجلس إدارة، و5 اجتماعات للجنة المراجعة، واجتماع للجنة الحوكمة والترشيحات، و4 اجتماعات للجنة العمليات والتكنولوجيا.								

### لجنة المراجعة

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين، ويرأسها السيد/ طارق رشدي الذي تولى مهامه اعتبارًا من مارس 2021. وقد تم اختيار أعضاء اللجنة لتقديم الخبرة المالية والكفاءة المصرفية اللازمين للوفاء بمسئوليات اللجنة المنوطة لها.

### أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة

أُنشئت اللجنة للإشراف على نزاهة عملية إصدار القوائم المالية للبنك، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، والتزامه بجميع القواعد الرقابية كما تتولى اللجنة المراجعة والإشراف على أداء مهام المراجعة الداخلية وقطاع الالتزام بالبنك، وكذلك عمل مراقبي الحسابات، وذلك لضمان استقلالية وموضوعية كل منهم، بالإضافة إلى جودة النتائج المطبقة

### أبرز أعمال لجنة المراجعة لعام 2021:

#### الإشراف على القوائم المالية:

وتطبيقاً لما نص عليه النظام الأساسي للجنة المراجعة المعتمد من مجلس الإدارة، استعرضت اللجنة خلال عام 2021، القوائم المالية وإيضاحاتها، كما تمت مناقشتها مع مسنولي البنك ومراقبي الحسابات. وقد تلقت اللجنة تأكيدات بأن القوائم المالية قد عرضت بشكل عادل الوضع المالي للبنك التجاري الدولي وقد تم تصويرها وفقاً لقواعد الجهات الرقابية (البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية)، وقواعد إعداد التقارير. هذا بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية لعام 2020 وفقاً لقواعد تصويرها طبقاً لمعايير IFRS.

وقد قامت اللجنة بدعوة كل من المسنول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب للبنك، والقائم بأعمال رئيس قطاع المخاطر، ورئيس القطاع المالي، والقائم بأعمال رئيس قطاع المراجعة الداخلية، ورئيس قطاع الالتزام، ومراقبي الحسابات، وكافة الأطراف المعنية لحضور اجتماعات اللجنة.



**فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك:**

قامت لجنة المراجعة بالإشراف على فعالية قطاع المراجعة الداخلية، والموافقة على خطة عمله السنوية ومناقشة استخدام موارده، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد على العمليات اليومية للقطاع. كما ناقشت اللجنة تقارير مهام المراجعة الداخلية وتابعت بانتظام الإجراءات المتخذة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها. قامت اللجنة أيضاً بمناقشة الأتعاب المالية المقترحة لمراقبي الحسابات الخارجيين عن العام المالي 2021.

**الالتزام:**

ناقشت اللجنة السياسات والضوابط والإجراءات المتعلقة بالالتزام، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الجرائم المالية. وأحيطت اللجنة علماً بحالات الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة، وناقشت الحالات الجوهرية منها، وكيفية تحسين الإجراءات الحالية الخاصة بها، وناقشت خطط تقديم التحديثات الدورية بها إلى اللجنة. كما ناقشت اللجنة بصفة دورية المستجدات المتعلقة بوحدة حماية العملاء.

**إعداد الاجتماعات:**

يقوم أمين سر اللجنة بالتنسيق بصفة منتظمة مع رئيس اللجنة لضمان وفاء اللجنة بمسئولياتها في مجال الحوكمة، والانتهاء من وضع جدول أعمال الاجتماعات، والإحاطة بما يستجد بخصوص التوصيات وأولويات اللجنة. ويتم عقد اجتماعات اللجنة قبل موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة، وذلك لتمكين رئيس اللجنة من تقديم آخر المستجدات وقرارات اللجنة، والموضوعات ذات الأهمية لمجلس الإدارة. وفي ضوء مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، تم عقد الاجتماعات من خلال تقنية الاتصال الحديثة المرئية، وفقاً لما أتاحتها تعليمات البنك المركزي المصري.

**لجنة الحوكمة والترشيحات**

لجنة الحوكمة والترشيحات هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويفضل أن يكونوا من المستقلين ويختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

**أبرز مسؤوليات لجنة الحوكمة والترشيحات:**

- تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن الرقابة العامة على مسائل الحوكمة والتأكد من تعزيز ثقافة الحوكمة السليمة داخل مجلس الإدارة والبنك
- مراجعة التعديلات على موثيق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى مجموعة سياسات الحوكمة. والذي يستلزم إجراء مراجعة دورية لهيكل حوكمة البنك والتوصية بالتغييرات إذا لزم الأمر لمجلس الإدارة
- تقوم اللجنة بدور لجنة الترشيحات وتساهم في فعالية مجلس الإدارة وحوكمتها، من خلال وضع معايير اختيار أعضاء مجلس إدارة جدد وتساعد المجلس في تحديد الأفراد المناسبين للترشيحات كأعضاء مجلس إدارة يمثلون غير المساهمين. وتمتد مهام اللجنة إلى التأكد من خطة تتابع السلطة داخل المجلس، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للبنك.

**أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات لعام 2021:**

قدمت اللجنة خلال عام 2021 النصح والمشورة بانتظام إلى مجلس الإدارة بشأن مسائل الحوكمة بناءً على مراجعتها الدورية لهيكل الحوكمة بالبنك. ساعدت لجنة الحوكمة والترشيحات مجلس الإدارة في العمل بأكثر قدر ممكن من الفاعلية وحوكمة عمليات البنك التي يتم تنفيذها وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة الدولية. قامت اللجنة بمراجعة التقرير السنوي للحوكمة في البنك عن عام 2021 بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة السنوي للبنك. خلال العام، تلقت اللجنة تحديثات بشأن القوانين واللوائح التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة حديثاً أو المعدلة التي تؤثر على حوكمة البنك وأوصت باتخاذ الإجراءات اللازمة. في عام 2021 قامت اللجنة بتقييم مجلس الإدارة السنوي الذي نتج عنه التأكد من أن مناقشات مجلس الإدارة تجري بشكل شفاف، مما يخلق بيئة للنقاش المستدام والبناء. خلال عام 2021 انضم عضو مجلس إدارة غير تنفيذي للمجلس. وخلال العام قامت اللجنة بمقابلة وتقييم عدد من المرشحين المحتملين لعضوية المجلس. قامت اللجنة بالتأكد من حصول عضو مجلس الإدارة الجديد على التعريف المناسب بالبنك، وتم تشكيل لجان المجلس غير التنفيذية كي يتم الاستفادة من معرفة وخبرات عضو مجلس الإدارة الجديد.



خلال عام 2021 قامت اللجنة بالتأكد من أن معايير الحوكمة المطبقة تتناسب مع حجم وتعقد عمليات البنك وتم تحديدها بشكل جيد وتطبيقها بكفاءة. كما اعتمدت اللجنة معايير وقواعد وأليات اختيار المرشحين للانضمام إلى المجلس. كما قامت لجنة الحوكمة والترشيحات بالنظر في مسائل تضارب المصالح التي عرضت على اللجنة أو المسائل التي تراها ضرورية لكي تنظر فيها اللجنة لأنها قد تنطوي على تضارب المصالح.

### لجنة المرتبات وتقدير المزايا

لجنة المرتبات وتقدير المزايا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

### أبرز مسؤوليات لجنة المرتبات وتقدير المزايا:

- وضع سياسات برامج المكافآت التي تشمل إجمالي المكافآت للمسؤولين التنفيذيين والموظفين الرئيسيين في البنك . يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس الإدارة ويجب تحديد المبادئ المستخدمة في تصميم هذه السياسات بشكل واضح. وينبغي أن يشمل التعويض المرتبات والمخصصات والمزايا ونظام أسهم الإثابة والتحفيز للمديرين والعاملين بالبنك وأي عنصر مالي آخر.
- المراجعة السنوية لأهداف كبار المسؤولين التنفيذيين وتقييم أدائهم في ضوء تلك الأهداف، وتحديد المكافآت الخاصة بهم على أساس هذا التقييم.
- المراجعة السنوية والتوصية بمكافآت أعضاء المجلس. وعند التوصية بمكافآت الأعضاء غير التنفيذيين (بما في ذلك مكافآت حضور اللجان)، ينبغي النظر في مشاركتهم الفعالة في المجلس، وينبغي ربط المكافأة بأهداف البنك طويلة الأجل وليس بأدائه على المدى القصير.
- مراجعة بيانات السوق سنوياً لتقييم الوضع التنافسي للبنك فيما يتعلق بالمكافآت لكبار التنفيذيين، لضمان قدرة البنك على اجتذاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها.

### أبرز أعمال لجنة المرتبات وتقدير المزايا لعام 2021:

خلال عام 2021، قامت اللجنة بتقييم أداء المسؤولين التنفيذيين والأجانب لعام 2020 وحددت المكافآت الخاصة بهم على أساس هذا التقييم. كما راجعت اللجنة ووافقت على الإرشادات العامة للمكافآت والإثابة والتحفيز للبنك لعام 2020.

### لجنة المخاطر

تشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة وأغليبتهم من غير التنفيذيين يختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

### أبرز مسؤوليات لجنة المخاطر:

- الفهم الكامل لموقف واتجاهات المخاطر الحالية للبنك والمصادقة عليها.
- الإشراف على أنشطة الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة والمخاطر الأخرى التي تواجه أو قد تواجه البنك من خلال تقارير من إدارة المخاطر.
- الإشراف والتأكد من وجود هيكل لإدارة المخاطر وتنظيم فعال لتحديد وتقييم وتقليل المخاطر ومدى كفاية منهجيات قياس المخاطر القائمة.
- التصديق على السياسات وتقديم التوصيات اللازمة إلى المجلس فيما يتعلق بجميع المسؤوليات المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك مراجعة المتطلبات الرئيسية لإدارة المخاطر.
- مراجعة درجة تقبل المخاطر واستراتيجية البنك للمخاطر كما هو مقترح من قبل الإدارة العليا لضمان أن الإدارة قد نظرت في مخاطر البنك بشكل شامل وخصصت الموارد المناسبة لإدارة تلك المخاطر.
- ضمان الاستقلالية الكافية لرئيس إدارة المخاطر وسهولة تواصله مع مجلس الإدارة عند الحاجة.
- مناقشة اقتراحات ونتائج النماذج المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إبلاغ نتائج أعمال وتوصيات اللجنة إلى مجلس الإدارة بعد كل اجتماع.



**أبرز أعمال لجنة المخاطر لعام 2021:**

تقوم اللجنة بمراجعة تقارير المخاطر ذات النظرة المستقبلية لكل من المخاطر المالية وغير المالية، وتستعرض التحديات الرئيسية. المعلومات المقدمة شاملة وتتناول بنود مثل: حجم المخاطر المقبول، جودة المحفظة، أحداث الميزانية العامة، اختبارات التحمل، تغطية نسبة كفاية رأس المال، تحليل القيمة المعرضة للخطر، بالإضافة إلى تحليلات تقارير المخاطر الأخرى. راجعت اللجنة وأقرت التقرير السنوي للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي تضمن من خلاله كفاية متطلبات رأس المال الحالي والمستقبلي. حرصت اللجنة أثناء الجائحة وعقبها على ضمان سيولة البنك، إلى جانب استقرار المخاطر المالية وغير المالية. راجعت اللجنة أيضاً وناقشت طريقة احتساب خسارة الائتمان المتوقعة وكانت على ثقة من أن البنك أفضل نسبيًا وأكثر استقراراً من حيث جودة المحفظة ونسب التغطية الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة أيضاً منهجية نموذج تصنيف إقراض الشركات الجديد، بالإضافة إلى جميع نقاط العمل الأخرى المتعلقة بالمخاطر.

**لجنة العمليات والتكنولوجيا**

لجنة العمليات والتكنولوجيا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتتشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس.

**أبرز مسؤوليات لجنة العمليات والتكنولوجيا:**

- معاونة مجلس الإدارة في القيام بمسئوليته الرقابية على العمليات والتكنولوجيا فيما يتعلق بمدى اتساقها ومواءمتها مع استراتيجية وأهداف البنك ودعم كفاءة أعماله وإضفاء المزيد من المتانة والمرونة المؤسسية له.
- التأكد من أن البنك يطبق أحدث التطورات والأساليب المتقدمة ويتبنى أفضل الممارسات المناسبة بغرض زيادة القدرة التنافسية للبنك وتقليل المخاطر المحتملة.

**أبرز أعمال لجنة العمليات والتكنولوجيا لعام 2021:**

- الإشراف على المشروعات الاستراتيجية لقطاعات الأعمال المختلفة وتكنولوجيا المعلومات لعام 2021 فيما يتعلق بالتوجه الخاص بها والميزانية المرتبطة بها.
- قامت اللجنة باستعراض ومراجعة تنفيذ مشروعات واستراتيجية قطاع الأعمال والتكنولوجيا والتأكد من تطابقها مع الاستراتيجية العامة للبنك ومواكبتها لأفضل الممارسات العالمية والتقييم التنافسي للبنك بالإضافة إلى التحديات الناتجة عن وباء كورونا.
- تقييم المزيد من الإرشادات والتوجيه حول تعزيز تجربة العملاء البنكية، تحسين مؤشرات الخدمة الرئيسية ومؤشرات تقييم العمليات الرئيسية، بالإضافة إلى التوجيه بأهمية استخدام والاستفادة من البيانات المتاحة لتحويل وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر.
- تم التركيز أيضاً على طرح برنامج CIB Flex لتمكين موظفي البنك من العمل بشكل مرن، ومشروعات التحول الرقمي "Agile Projects" متضمنة الخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المقدمة عبر فروع البنك والشمول المالي للشرائح والفئات غير المستغلة.
- واصلت اللجنة تركيزها على المخاطر الهامة غير المالية "Non- Financial Risks" عبر القطاعات المختلفة بما في ذلك استثمارية الأعمال والمرونة المؤسسية، الأمن السيبراني، أمن المعلومات بالإضافة إلى قطاع التكنولوجيا. وقد اقترحت اللجنة تغيير "تدرج المخاطر التشغيلية" وذلك لكي يماشى مع المعايير الدولية ولتعكس بشكل أكبر أهميتها من منظور الأعمال.
- ركزت اللجنة أيضاً على قضايا الرقابة الداخلية والخارجية وشددت على أهمية وجود توافق بين خطوط الدفاع المختلفة للبنك "Lines of defense" فيما يتعلق بتحديد وتقييم أهمية المخاطر المرتبطة ومدى تأثيرها على الأعمال الخاصة بالبنك.
- استعداداً لميزانية 2022، أكدت اللجنة على أهمية التركيز على خدمات العملاء والمشروعات التي تدعم استراتيجية الأعمال، وأن يتم التمييز بشكل صحيح بين المشروعات الهامة اللازمة لإدارة البنك وتلك المطلوبة لتغيير البنك.



## لجنة الاستدامة

قام مجلس إدارة البنك بإنشاء لجنة الاستدامة التابعة للمجلس لضمان تعزيز التمويل المستدام ضمن أولويات البنك. وتقوم اللجنة بتوفير التوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة بالإضافة إلى الإشراف على الإدماج الفعلي لمبادئ ESG الحوكمة البيئية والاجتماعية في أعمال البنك وعملياته التنفيذية مع ضمان التوافق مع الأطر العالمية والإقليمية. وفي إطار الاعتراف بأن جميع المؤسسات يمكن أن تؤثر على البشر وعلى الحياة بأكملها سواء بطريقة إيجابية أو سلبية، فإن البنك التجاري الدولي يسعى إلى أن تكون منتجاته وخدماته ذات أقل تأثير سلبي على المدى الطويل، كما يسعى إلى خلق وتعظيم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصالح.

## أبرز مسؤوليات لجنة الاستدامة:

- مراجعة ورفع التوصيات لمجلس إدارة البنك الخاصة بالسياسات الداخلية للتمويل المستدام وهيكل الأطر المتبعة والاستراتيجيات.
- الإشراف على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات بما يتماشى مع اهتمامات أصحاب المصالح ومع تطور المناخ المحيط والتكنولوجيا.
- التأكد من تطبيق البنك لاستراتيجية الإفصاح التي تضمن الشفافية والمساءلة لأصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمين والمستثمرين والدائنين.
- التأكد من توافر الاتصالات الاستراتيجية لزيادة التواصل وتثقيف أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين والعملاء (الشركات والتجزئة المصرفية)، فضلا عن الجمهور بشكل عام.
- التواصل والتنسيق مع لجان مجلس الإدارة المختلفة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالممارسات المصرفية المسؤولة والاستدامة.
- التأكد من وجود العمليات الرقابية اللازمة والفعالة والتأكد من أنه يتم تحديد وإدارة كل من المخاطر والفرص المتعلقة بالممارسات المصرفية المسؤولة والاستدامة بشكل جيد من قبل الإدارة.
- التأكد من أن مجلس الإدارة يتلقى التقارير اللازمة من الإدارة التنفيذية على الأقل نصف سنويا عن أداء البنك وتقديمه فيما يتعلق بالممارسات المصرفية المسؤولة والاستدامة.
- الإشراف على تنفيذ سياسات واستراتيجيات التمويل المستدام من خلال تقارير ربع سنوية مقدمة من قطاع التمويل المستدام.
- وإن استدعى الأمر، التوصية بإجراء مراجعة داخلية حول تقارير الاستدامة لتعزيز الثقة في عملية الإفصاح.

## أبرز أعمال لجنة الاستدامة لعام 2021:

- لقد قامت اللجنة بمراجعة هيكل حوكمة التمويل المستدام وهيكل أطر التمويل المستدام، وبناء النظم، واستراتيجية التمويل المستدام وأعطت التوجيهات الخاصة بإدماج ESG الحوكمة البيئية والاجتماعية في السياسات الداخلية وإجراءات العمل. كما أوصت بنشر التمويل المستدام داخل المجموعة ليشمل بنك ماي فير CIB، والذي يغطي أنشطة البنك في كينيا، كما قامت بالتوصية بزيادة المشاركة من جانب قطاعات الأعمال المختلفة داخل البنك من خلال إضافة أعضاء جدد من قطاع الأعمال إلى اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام. وقامت اللجنة بمتابعة استراتيجية الإفصاح الخاصة بالبنك والتي شملت الآتي:
- إصدار التقرير السنوي للاستدامة لعام 2020 طبقا لمعايير GRI.
- إصدار تقرير البصمة البيئية والذي يعد تطويرا لتقرير البنك المعتاد عن البصمة الكربونية لآثار انبعاثات الكربون وذلك لأول مرة.
- الإفصاح من خلال مشروع الإفصاح الكربوني Carbon Disclosure Project CDC
- نشر دراسة تقييم الأثر تطبيقا لمبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة 'PRB' وذلك على محفظة الإقراض الصغيرة والمتوسطة باستخدام برنامج الـ UNEP FI.



## اللجان التنفيذية

### اللجنة التنفيذية

يتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل من قبل المسنول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، على أن تتكون اللجنة من خمسة أعضاء على الأقل. يرأس اللجنة عضو مجلس إدارة تنفيذي ويقوم بمساعدته باقي أعضاء اللجنة من كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك. اللجنة مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية البنك التي اعتمدها مجلس الإدارة. كما تلتزم اللجنة بمعايير أخلاقية عالية وتضمن الالتزام بسياسات البنك الداخلية والتنظيمية بما يحقق مصلحة البنك ومساهميه، ويضمن التوافق مع الاستراتيجية والضوابط الفعالة وتقييم المخاطر والاستخدام الفعال للموارد في البنك.

### أعضاء اللجنة التنفيذية:

- المسنول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب – رئيساً
- الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي – عضواً
- الرئيس التنفيذي للجزء المصرفية – عضواً
- القائم بأعمال رئيس قطاع المخاطر – عضواً
- الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات – عضواً
- الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان والاستثمار - عضواً

تقوم اللجنة بصفة منتظمة بتزويد مجلس الإدارة بتقارير النشاط المالي والتجاري للبنك بالإضافة إلى القضايا الرئيسية، حسبما تراه اللجنة مناسباً أو مطلوباً.

### اللجنة العليا للائتمان والاستثمار:

تختص هذه اللجنة بإدارة الأصول في الميزانية العامة للبنك والتي تتعلق بقطاعي القروض المنتظمة والاستثمار وذلك من خلال متابعة دقيقة لتوزيع الأصول ومراقبة جودتها وتنميتها بما يتفق مع المنصوص عليه في سياسات البنك الخاصة بالإقراض والاستثمار. كما تعد اللجنة العليا للإقراض والاستثمار هي الجهة المسؤولة عن تعيين أعضاء ومراقبة أداء وقرارات لجان الائتمان الأخرى بالبنك.

### أعضاء اللجنة العليا للائتمان والاستثمار

- رئيس اللجنة: المسنول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب
- الأعضاء: الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي
- أعضاء بديلة: كبار مسنولي البنك

### لجنة عملاء القروض المتعثرة والمعدومة واستثمارات آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون:

تعد هذه اللجنة هي المسؤولة عن إدارة والموافقة على حسابات القروض المتعثرة ذات التصنيف الائتماني من (8-10) والاستثمارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون والقروض المعدومة وذلك للحسابات الخاصة لإدارة ائتمان الشركات الكبيرة وإدارة الائتمان للشركات المتوسطة والصغيرة على حد سواء.

### أعضاء لجنة عملاء القروض المتعثرة والمعدومة واستثمارات آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون

- رئيس اللجنة: المسنول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب
- الأعضاء: الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي
- أعضاء بديلة: كبار مسنولي البنك



## البيئة الرقابية

يتمتع البنك التجاري الدولي بنظام رقابة داخلية يلزم الفصل بين مهام مسؤولي وظائف الرقابة الداخلية في البنك، بحيث يعملون باستقلالية عن بعضهم البعض، ويوفر لهم قنوات اتصال مباشرة مع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا. وتحكم الرقابة الداخلية للبنك مجموعة من السياسات وإجراءات العمل المعدة طبقاً لأفضل الممارسات الدولية ويتم استخدام تقارير ونتائج أعمال الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية للبنك في مساعدة مجلس الإدارة على التحقق من مدى فاعلية تلك النظم وصحة عمليات البنك وأدائه. عند إعداد الهيكل التنظيمي للبنك تقوم الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية بالتأكد من تحديد الاختصاصات والفصل بين المسؤوليات والمهام لكافة العاملين بالبنك.

### إدارة المراجعة الداخلية:

قام البنك التجاري الدولي بوضع ميثاق للمراجعة الداخلية يتوافق مع إطار الممارسات المهنية الدولية والأخلاقيات والمعايير وتعريف المراجعة الداخلية. ويتبع القائم بأعمال رئيس قطاع المراجعة الداخلية وظيفياً للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة وكذلك يتبع إدارياً للمسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

### ميثاق المراجعة الداخلية:

- يتناول ميثاق المراجعة الداخلية أهداف ونطاق وصلاحيات وتبعية قطاع المراجعة الداخلية. كما ينص على استقلالية القطاع ومسئوليته ويحدد علاقته بالإدارة ومراقبي الحسابات الخارجيين.
- وينص الميثاق على استقلالية وموضوعية نشاط المراجعة الداخلية، وعلى قيام رئيس قطاع المراجعة الداخلية بتأكيد استقلالية قطاع المراجعة الداخلية أمام مجلس الإدارة، بصفة سنوية على الأقل.
- وعلاوة على ذلك، يتمتع المراجعون الداخليون عن المشاركة في مراجعة أية أنشطة كانت تدرج تحت مسؤوليتهم خلال عام سابق على الأقل، قبل انضمامهم إلى قطاع المراجعة الداخلية.
- يتناول ميثاق المراجعة الداخلية متطلبات العناية المهنية الواجبة اللازمة للمراجعين الداخليين وذلك لتجنب أي تضارب في المصالح.
- وينص ميثاق المراجعة الداخلية على أنه حال وجود ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء كان ذلك واقعياً أو ظاهرياً، فيجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك للأطراف المعنية. ويشمل ذلك تضارب المصالح المحتمل، وتقييد نطاق عمل المراجعة، أو حظر الوصول للمعلومات والحد من المصادر.
- ينص ميثاق المراجعة الداخلية على أنه حال وجود ما من شأنه أن يؤثر على استقلالية المراجعة الداخلية خلال أية مهمة استشارية مقترحة، ففي تلك الحالة يتوجب الإفصاح عن ذلك للجهة التي طلبت تلك المهمة، قبل قبول القيام بها.

### نطاق وإجراءات عمل المراجعة الداخلية:

- يغطي نطاق المراجعة الداخلية جميع أنشطة البنك والشركات التابعة له (عندما تزيد حصة البنك التجاري الدولي عن 50% من إجمالي الملكية أو عندما تكون لديه سيطرة على الشركة)، والشركات الشقيقة (عندما تتراوح حصة البنك التجاري الدولي بين 20% إلى 50% من إجمالي الملكية، أو كلما كان للبنك التجاري الدولي تأثير على قرارات هذه الشركات).
- لا توجد أية قيود على نطاق عمل المراجعة الداخلية. ويُسمح للمراجعين الداخليين بالمرور دون قيود إلى جميع السجلات والتعامل مع الموظفين وأصول البنك وكل ما يعتبر ضرورياً لأداء مهامهم.
- يقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بتقديم خطة المراجعة السنوية إلى لجنة المراجعة للموافقة عليها.
- ينبغي أن يقوم المراجعون الداخليون بمهامهم مع إيلاء العناية المهنية اللازمة، أخذين في الاعتبار، ضمن أمور أخرى، طبيعة العمل المسند إليهم ودرجة صعوبته وتكلفته من حيث الفوائد.
- وخلال مرحلة الإعداد لكل مهمة مراجعة، ينبغي لمجموعة المراجعة الداخلية أن تستعرض التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم (RCSA)، وملف تعريف المخاطر وخريطة شدة المخاطر (Risk Heat Map) لكل إدارة، حسبما هو متاح.
- وخلال مهام المراجعة الداخلية، يجب أن يكون المراجعون الداخليون على دراية بالمخاطر وغيرها من الجوانب الرقابية الهامة، وعند مراجعة عمليات إدارة المخاطر، لا يتحمل المراجعون الداخليون أية مسؤوليات إدارية عن إدارة المخاطر.
- وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة تصحيح ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين، وغيرها من الجهات الرقابية.



**التقارير الصادرة عن قطاع المراجعة الداخلية:**

- يتم إرسال نتائج المراجعة الداخلية إلى كل إدارة / قطاع تمت مراجعته، وينبغي إخطار الإدارة العليا ولجنة المراجعة بالملاحظات الهامة المتعلقة بممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والمسائل الرقابية.
- يتم إرسال ملاحظات المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا للبنك طلباً للرد والتعقيب عليها.
- يتم إرسال تقارير المراجعة الداخلية إلى كلاً من اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة.
- يقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بتقديم تقارير مؤقتة حول الموضوعات ذات المخاطر العالية وتقارير موجزة عن المسائل التي تم حلها وتلك التي لم يتم حلها، إلى لجنة المراجعة.
- يقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بصفة سنوية بتقديم ملخصاً لجميع أنشطة قطاع المراجعة، بما في ذلك مقارنة لما تم إنجازه من خطة المراجعة الداخلية للعام مقابل الخطة المعتمدة. بالإضافة إلى تقرير مختصر يتضمن ما حدث من تغييرات في موارد المراجعة الداخلية خلال العام.
- يقدم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بصفة ربع سنوية، تقريراً تفصيلياً إلى لجنة المراجعة يتضمن تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت خلال تلك الفترة ملقياً الضوء على أي نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية للبنك، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالتوظيف والتدريب في القطاع.
- أنشأ قطاع المراجعة الداخلية قسماً يختص بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتفق عليها مع مختلف الإدارات على النحو الصحيح.

**إدارة المخاطر**

تقوم مجموعة المخاطر بمراقبة شاملة ومستقبلية على المخاطر المتعددة وتدعم تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية من خلال إدارة مختلف أنواع المخاطر سواء المالية وغير المالية مقارنة بمستوي حجم المخاطر المقبول ومستوي تحمل المخاطر المسموح والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. تساعد المجموعة في تحديد الأحداث السلبية المحتملة بشكل استباقي وتأسيس استجابات مناسبة لتلك المخاطر.

يرأس إدارة المخاطر القائم بأعمال رئيس قطاع المخاطر والذي يتبع فنياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب بما يضمن استقلالية القطاع. تضم مجموعة إدارة المخاطر في البنك التجاري الدولي "مصر" خمس إدارات رئيسية تتبع مباشرة القائم بأعمال رئيس قطاع المخاطر وهي:

- إدارة مراقبة الائتمان والاستثمار
- إدارة مخاطر التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة
- إدارة مخاطر المؤسسة
- إدارة هيكله الديون المتعثرة
- إدارة المعلومات الائتمانية

ويستخدم البنك في هذا الأمر تقنية الخطوط الثلاثة:

- **الخط الأول:** يشمل كافة إدارات الأعمال والعمليات؛ وهو المسئول عن القيام بتحديد وإدارة المخاطر الملازمة للأنشطة.
- **الخط الثاني:** يشمل إدارتي المخاطر والالتزام؛ والمسئولة عن وضع النظم واللوائح الرقابية بالإضافة إلى المراقبة والإقرار عن تنفيذها لفرض رقابة فعالة في أثناء تنفيذ الأنشطة.
- **الخط الثالث:** يشمل إدارة المراجعة الداخلية والتي تقوم بعمل تقييم مستقل للعملية بأكملها.

ويقوم البنك عند وضع الاستراتيجية والموازنة وتقييم الأداء بتحديد المخاطر التي قد يواجهها بحيث يتم وضعها في الاعتبار لاعتماد الاستراتيجيات المناسبة حيالها ودعم اتخاذ القرار.

ولدي البنك مجموعة شاملة من سياسات إدارة المخاطر (متضمنة حدود المخاطر) وإجراءات وأدلة عمل تغطي جميع جوانب المخاطر الأساسية، والتي يتم مراجعتها، وتحديثها، والمواقفة عليها بصورة سنوية على الأقل بما يتماشى مع استراتيجية البنك وضوابط البنك المركزي المصري ومعايير الجهات الرقابية الدولية الأخرى ومتطلبات ومتغيرات السوق.





## إدارة الالتزام

قطاع الالتزام هو قطاع رقابي مستقل يتبع فنياً لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة البنك، وإدارياً المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب بما يضمن استقلالية القطاع. يتولى القطاع مسؤولية الارتقاء بثقافة الالتزام والسلوك الأخلاقي، بالإضافة إلى اتخاذ ما يلزم لتطبيق كافة القوانين السارية والتعليمات الرقابية وجميع ما يتعلق بذلك من سياسات ولوائح داخلية. ويتحقق ذلك من خلال تحديد وتفعيل الاستراتيجيات والسياسات والمعايير الخاصة بالبنك؛ وتقديم التوجيه والمشورة؛ ورفع الوعي والتدريب على سياسات الالتزام؛ وإجراء تقييمات مستقلة لتعزيز وضمان تفعيل المسؤولية تجاه مخاطر الالتزام وفقاً للمعايير والممارسات الدولية.

## الهيكل التنظيمي للقطاع

يعمل القطاع من خلال هيكل تنظيمي متكامل لإدارة مخاطر عدم الالتزام ويتكون من خمسة إدارات أساسية وهي كالتالي:

## أ. إدارة مكافحة الجرائم المالية:

إدارة مكافحة الجرائم المالية هي الإدارة المنوط بها اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق العقوبات الدولية والمحلية بحق أشخاص وكيانات وكذلك جميع أنواع مخاطر الجرائم المالية الأخرى بما في ذلك الفساد والرشوة. كما تقوم الإدارة بدور استشاري ورقابي فيما يتعلق بالجرائم المالية، ولها كافة الصلاحيات اللازمة لحماية البنك التجاري الدولي من المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية ومن أهم مهام الإدارة ما يلي:

- اتخاذ التدابير التوجيهية والوقائية والاستقصائية اللازمة لإدارة الجرائم المالية بشكل استباقي والحد من مخاطر إساءة استخدام منتجات البنك في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي شكل آخر من أشكال الجرائم المالية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة والتحقق فيها والإبلاغ عنها والعمل على زيادة وعي الموظفين للإبلاغ عن شكوكهم في حالة وجود دواعي اشتباه.
- التحوط من مخاطر انتهاك العقوبات الدولية والمحلية عن طريق التحقق من أن البنك لم يتعامل أو يشارك في معاملات مع أشخاص مدرجين على قوائم العقوبات المحلية والدولية ووضع الضوابط المناسبة على الأنشطة المتعلقة بالعقوبات.
- الإخطار عن العمليات المشبوهة بها إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تنفيذ النهج القائم على المخاطر لإدارة العناية الواجبة تجاه العملاء حيث يتم تقييم مخاطر العملاء باستخدام محددات خاصة بتصنيف العملاء إلى عملاء ذوي مخاطر عالية ومتوسطة ومنخفضة من منظور مخاطر الالتزام.
- إتباع إجراءات العناية الواجبة المعززة قبل بدا العلاقة مع العملاء ذوي المخاطر المرتفعة للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة في حالة المعاملات المتعلقة بالدول عالية المخاطر.
- مراجعة وفحص المنتجات والخدمات الجديدة من وجهة نظر مخاطر الجريمة المالية على أساس نهج علمي قائم على المخاطر.
- المراقبة المستمرة لحسابات موظفي البنك التجاري الدولي وأقاربهم للتأكد من عدم إساءة استخدام تلك الحسابات.
- إعداد التقارير والحصول على المعلومات الضرورية واللازمة لاتخاذ القرار المناسب.

## ب. إدارة الالتزام الرقابي:

إدارة الالتزام الرقابي هي الإدارة المنوط بها التحقق من التزام البنك بكافة التعليمات الرقابية والقوانين والمتطلبات التنظيمية المعمول بها ومن أهم مهام الإدارة ما يلي:

- التحقق من الالتزام التام بكافة التعليمات الرقابية السارية في جميع إدارات البنك.
- تنظيم وتنسيق التواصل والمراسلات بكافة أشكالهما مع البنك المركزي المصري وإدارات البنك المختلفة.
- متابعة تقديم التقارير التنظيمية في الوقت المطلوب بالتنسيق مع المسؤولين المعنيين.
- تقديم المشورة فيما يختص بالتعليمات الرقابية لجميع إدارات البنك.
- مراجعة المنتجات الجديدة وإبداء الرأي في ضوء التعليمات الرقابية السارية.
- مراجعة كافة السياسات وإجراءات العمل بالبنك في حالة استحداثها أو تحديثها والتأكد من توافقها مع التعليمات الرقابية.
- الإشراف على تنفيذ التدابير المطلوبة لضمان الالتزام بلوائح قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (Foreign Account Tax Compliance Act "FATCA") الصادرة عن دائرة الإيرادات الداخلية - الولايات المتحدة الأمريكية "IRS" فيما يتعلق بتحديد الأصول وإدارتها وإعداد التقارير المطلوبة.



## ج. إدارة الرقابة الداخلية:

إدارة الرقابة الداخلية هي الإدارة المنوط بها متابعة المخاطر التي قد تنتج عن القصور في تصميم وتفعيل وإدارة الضوابط فيما يختص بالعمليات ذات المخاطر المرتفعة، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح والسياسات والإجراءات المحلية والدولية. كما يختص فريق العمل بالتأكد من سلامة بنية الضوابط في الإدارات التي يتولى مراجعتها.

جدير بالذكر أن الإدارة تم نقلها مؤخراً لتتبع قطاع الالتزام إدارياً وذلك لتأكيد استقلاليتها ولتفعيل دورها في فحص وتدقيق الالتزام. وخلال عام 2021، اتخذ البنك الخطوات المطلوبة لإعادة تصميم هيكل ونطاق خط الدفاع الثاني استجابة لبنود خطة العمل المتفق عليها مع البنك المركزي المصري. وبناءً على ذلك، فإن إنشاء إدارة فحص وتدقيق الالتزام هو الآن في المراحل النهائية للتعامل مع هذا الهدف الاستراتيجي.

اتخذ الفريق أيضاً خطوات متعددة نحو تحديد منهجية المراجعة والموافقة عليها وإجراء تقييم مخاطر الالتزام لبدء خطة المراجعة السنوية خلال العام 2022. جدير بالذكر أن الهدف الأساسي الذي تم تحديده للإدارة هو تخطيط وتنفيذ خطة سنوية تركز على تقييم مخاطر الالتزام وسلامة تصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة. كما بدأ الفريق في الاضطلاع بأدواره التدريبية والتوعوية من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالالتزام والجرائم المالية خلال عام 2021 لجميع موظفي البنك وتخطيط وتقديم دورات تدريبية وتوعوية بالتنسيق الوثيق مع مختلف ممثلي الالتزام وإدارة الموارد البشرية.

## د. إدارة مخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء:

هي الإدارة المنوط بها حماية حقوق العملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري وسياسات وإجراءات البنك الداخلية. ونظراً لأن مخاطر السلوك هي بحكم تعريفها من مخاطر الالتزام وفقاً لأفضل الممارسات، فقد تم اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة اعتباراً من بداية شهر يوليو 2021 بنقل وظيفة مخاطر السلوك من قطاع المخاطر إلى قطاع الالتزام - إدارة حماية حقوق العملاء ومن أهم اختصاصات الإدارة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر السلوك للتأكد من أنها في مستوى تقبل البنك للمخاطر
- تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح وحماية سرية بيانات العملاء
- وضع ومتابعة آليات التعامل مع شكاوى العملاء بالتنسيق مع إدارات خدمة العملاء وإدارات البنك المختلفة ومعالجة الشكاوى والتظلمات وتسوية الخلافات والمنازعات وفقاً للتعليمات الرقابية وبما يضمن حماية حقوق العملاء
- وضع ومتابعة الآليات اللازمة لتطبيق سياسة مخاطر السلوك والتنسيق مع كافة إدارات البنك للتأكد من فاعلية التطبيق ووضع الخطط التصحيحية اللازمة ومتابعة تطبيقها.
- نشر الثقافة المالية لعملاء البنك لتمكينهم من اتخاذ الخيارات الصحيحة.
- ترسيخ ثقافة مخاطر السلوك لدى العاملين بالبنك بما في ذلك الإدارة العليا.
- ضمان الالتزام بالإرشادات التنظيمية والسياسات الداخلية والتعليمات الرقابية حال تقديم الخدمات المصرفية أو المنتجات البنكية للعملاء وعند تقديم المشورة والمعلومات المالية لهم، وعند الإعلان عن المنتجات أو الخدمات وإطلاقها.

## ه. إدارة تلقي البلاغات عن الممارسات غير المشروعة: Whistle Blowing:

هي الإدارة المنوط بها التأكد من تنفيذ سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل وحماية المبلغ وتوفير وسيلة اتصال آمنة للتحدث والإبلاغ وتشجيع الموظفين مع توفير الحماية لهم والحفاظ على هويتهم. من الجدير بالذكر أنه في مايو 2021، تم تعيين مسنول لتلقي البلاغات عن الممارسات غير المشروعة (Whistle Blowing Manager) يتبع رئيس قطاع الالتزام.

ويوفر حالياً البنك التجاري الدولي لموظفيه قنوات آمنة للإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وذلك من خلال البريد الإلكتروني والخط الساخن المخصصين لذلك. كما تم الإعلان عن سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة في يونيو 2021 وتم تنظيم حملات توعية طوال شهر يوليو 2021 لجميع موظفي البنك.

## التدريب والتوعية:

خلال عام 2021، قامت إدارة الالتزام بتطوير وتنفيذ خطة تدريبية بالتنسيق مع قسم التعلم والتطوير بإدارة الموارد البشرية، بغرض زيادة وعي موظفي البنك التجاري الدولي بمختلف جوانب مكافحة الجرائم المالية والعقوبات الدولية ومتطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي ("FATCA" Foreign Account Tax Compliance Act) "فاتكا" ومخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة، ومكافحة الرشوة والفساد وحماية البنك من أية مخاطر محتملة متعلقة بالالتزام. وتضمنت الخطة تنظيم دورات تدريبية يقوم بها موظفو فريق الالتزام بنظام التدريب الإلكتروني.



## إدارة الحوكمة

في إطار مهمة البنك المتمثلة في توفير أفضل الحلول المالية للمؤسسات والأفراد، يسعى البنك التجاري الدولي الي تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، وينعكس ذلك في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك، والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة والسياسات الخاصة بالحوكمة الرشيدة (تضارب المصالح، الإفصاح، وقواعد سلوك العمل).

إدارة الحوكمة تتبع فنياً لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب بما يضمن استقلالية الإدارة.

يتبع البنك سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة الرشيدة لدى المساهمين، العاملين بالبنك، أصحاب المصالح والمجتمع. تم إعداد تلك السياسات وفقاً لإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ 23 أغسطس 2011، القانون رقم 194 لسنة 2020، ما يخص الحوكمة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وأفضل الممارسات الدولية مثل مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

يشمل هيكل الحوكمة بالبنك التجاري الدولي مدراء تنفيذيين ذوي كفاءة عالية، أعضاء مجلس إدارة مستقلين غير تنفيذيين (NED) من ذوي الخبرة والنزاهة، لجان مجلس إدارة مختصة، إدارة عليا، ومجموعة من السياسات وإجراءات العمل التي تساعد مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة.

من ضمن ممارسات الحوكمة الخاصة بالبنك:

- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب.
- الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين وحماية حقوق الأقلية منهم.
- مراقبة تطبيق سياسات الحوكمة (تضارب المصالح، الإفصاح، وقواعد سلوك العمل) على كافة العاملين بالبنك وكذا أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية الإدارات المختصة بنظم الرقابة الداخلية.
- الفصل الواضح بين السلطات وتحديد صريح للمسؤوليات لكافة إدارات البنك.
- توفير قنوات اتصال مفتوحة (عبر الهاتف، البريد الإلكتروني، والاجتماعات) مع المستثمرين بصورة مستمرة من خلال إدارة علاقات المستثمرين

## الحوكمة خلال الجائحة

مع البيئة الديناميكية والتحديات العالمية التي أحدثتها جائحة كورونا COVID-19 ، كان عام 2021 عامًا استثنائيًا آخر لمجلس الإدارة. احتاج المجلس للعمل في وضعية "الأزمة" وتحويل تركيزه من خلق القيم طويلة الأجل إلى معالجة الآثار القصيرة ومتوسطة الأجل للوباء. وقامت هذه التحديات بتسليط الضوء على أهمية إطار الحوكمة وممارسات التشغيل التي نعمل بها. على الرغم من التحديات المتواجدة، ظل مجلس الإدارة على اطلاع بالشؤون ذات الصلة، ومشاركه أصحاب المصالح، وأشرف على تطوير أهداف واستراتيجية البنك وقيمه.

استمر تركيز مجلس الإدارة على استراتيجية الأعمال طويلة المدى والمرونة والقيادة وثقافة البنك وأدائه. وقد مكنت هذه الأسس مجلس الإدارة من الإشراف وتقديم رؤى الإدارة حول استجابة البنك للتحديات والشكوك والفرص التي حدثت على مدار العام. بالإضافة إلى المستجدات الدورية حول الآثار المالية والتشغيلية للوباء على أعمالنا وموظفينا وعملائنا، فقد حافظ المجلس على انتظام الحوار مع الإدارة في عام 2021 فيما يتعلق بتوجيهاته وإجراءاته بشأن المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنوع والشمول من بين عدة مسائل أخرى.

نظرًا للتحديات الاستثنائية التي واجهها البنك في العامين الماضيين نتيجة لتفشي وباء كورونا Covid-19 ، كان من المهم أن يتم إبلاغ مجلس الإدارة بشكل سليم و على أساس منتظم بجميع القضايا والأولويات الرئيسية التي تؤثر على البنك. لتحقيق ذلك، قمنا بزيادة تواصل مجلس الإدارة لدينا واجتمعنا بشكل متكرر خلال عام 2021. وإن كان ذلك عن بُعد مع جدول زمني مرن لمواجهة تحديات تواجد الأعضاء في مناطق مختلفة. وقد سمح لنا ذلك بمشاركة الأفكار وتلقي التحديثات حول التطورات الرئيسية. نظرًا للقيود المفروضة على السفر والتجمعات الكبرى، والتوجيهات المتاحة لنا في ذلك الوقت، اتخذنا قرارًا بعقد اجتماع الجمعية العمومية 2021 خلال وسائل الاتصال الصوتية والمرئية. مع الاقتراب من اجتماع الجمعية العمومية لعام 2022، سواصل مراقبة الوضع، وسندعم الأولوية لصحة وسلامة مجلس الإدارة وزملائنا ومساهميننا.



## مراقب الحسابات

وفقاً للنظام الأساسي للجنة المراجعة، الذي أقره مجلس إدارة البنك، يتم تقديم الترشيحات المقترحة للتعين كمراقبي حسابات خارجيين للبنك من قِبل لجنة المراجعة لمجلس إدارة البنك تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة للموافقة على تلك الترشيحات والأتعاب السنوية المتعلقة.

ويتوجب أن تكون الترشيحات المقترحة للتعين كمراقبي حسابات خارجيين للبنك من بين المراقبين المعتمدين بالبنك المركزي، مع الأخذ في الاعتبار أن يتم اختيارهم من بين الشركات المشهود لها بحسن السمعة والكفاءة، بالإضافة إلى كونهم معتمدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك لضمان خبرتهم وكفاءتهم وقدرتهم على مراجعة أعمال البنك.

ويراعى عند اختيار مراقبي الحسابات الخارجيين للبنك، تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة. لذا يتعين توافر الشروط التالية:

- يجب أن يكونوا مستقلين تماما عن مصرفنا وليس لهم تمثيل بأي شكل في مجلس إدارة البنك، أو مساهمين به.
- عدم وجود صلة قرابة بين مراقبي الحسابات الخارجيين وأي من أعضاء مجلس الإدارة، أو الإدارة العليا للبنك.

وذلك لضمان استقلاليتهم وعدم تعرضهم لأي ضغوط قد تؤثر على حيادهم واستقلاليتهم.

وتدعيماً لاستقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين، تكون لجنة المراجعة هي المسؤولة بصفة منفردة عن الإشراف الفني على أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، واختبار كفاءة عملهم في مجال مراقبة الحسابات، ومناقشة خطة المراجعة والموافقة عليها، وتقييم أدائهم، فضلاً عن إبداء الرأي في إنهاء تعاقداتهم أو تجديدها، بما لا يخالف أحكام القوانين المعمول بها.

كما تضمن لجنة المراجعة بشكل دوري عدم مواجهة مراقبي الحسابات الخارجيين أية صعوبات خلال أداء عملهم، وكذلك التنسيق فيما بينهم وبين قطاع المراجعة الداخلية. بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود أية قيود تعوق الاتصال والتعاون بين رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام ومراقبي الحسابات الخارجيين وكافة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

ويقوم أعضاء لجنة المراجعة بالاطلاع على التقارير الصادرة عن مراقبي الحسابات الخارجيين، ومناقشة ملاحظاتهم الواردة بها، ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتعلقة، وإخطار مجلس إدارة البنك بها، مصحوبة بتوجيهات وتوصيات لجنة المراجعة.

وعلاوة على هذا، ولضمان استقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين ينبغي أن تقتصر خدماتهم على مهام المراجعة الخارجية فقط. وفي بعض الحالات، عندما يطلب من أحدهما أو كليهما أداء أي مهام أخرى، يتوجب الحصول على موافقة لجنة المراجعة مسبقاً، قبل إسناد أي مهام لهما.

ويتم تغيير مراقبي الحسابات الخارجيين بشكل دوري، بناء على تعليمات البنك المركزي المصري في هذا الصدد. وتقوم لجنة المراجعة أيضاً بمناقشة مراقبي الحسابات الخارجيين حول تقرير الإفصاح المُعد داخلياً بالبنك بشأن التزام مصرفنا بقواعد الحوكمة والالتزام. وتتاح نسخة من التقرير لجميع المساهمين، وفقاً للأحكام واللوائح الخاصة بهذا الشأن.



## الإفصاح والشفافية

يعمل البنك التجاري الدولي على خلق قيمة مضافة للمساهمين والمستثمرين وتعزيز العائد على استثماراتهم. ومن أجل هذا، يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في الإفصاح والشفافية مع المساهمين والمستثمرين، حيث يلتزم التزاماً كاملاً بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تُهم كافة الأطراف ذات العلاقة بشكلٍ دوري وموثق وذو مصداقية طبقاً للقواعد والإجراءات المُلزِمة، وذلك من خلال إدارة مُتخصصة وهي إدارة علاقات المُستثمرين.

وتجدرُ الإشارة إلى أن البنك يقوم بالإفصاح عن كافة المعلومات (المالية وغير المالية) في ذات الوقت للكافة دون تفرقة أو تفاوت، وذلك من خلال قنوات الإفصاح المُختلفة والتي تتمثل في الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك والذي يتضمن الصفحة الخاصة بعلاقات المُستثمرين، والمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بالبورصات المُقيد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها.

ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات المُقررة لها، والتي تتمثل في القوائم المالية الدورية والسنوية (المُجمعة والمُستقلة) والإيضاحات المُتممة لها بالإضافة إلى تقارير مُراقبي الحسابات، وكذلك تقارير مجلس الإدارة الدوري والسنوي في نسخته المُجمعة والمُستقلة.

## المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

ومن بين المعلومات غير المالية التي يلتزم البنك بالإفصاح عنها في الأوقات المُحددة لها أيضاً عن طريق قنوات الاتصال السالف ذكرها هيكل الملكية متضمناً من يمتلكون 5% أو أكثر من أسهم البنك، بالإضافة إلى تشكيل مجلس الإدارة وأية تغييرات تطرأ عليه، ونسبة تملك أعضاء المجلس لأسهم البنك. كما يلتزم البنك بنشر ملخص لأهم قرارات مجلس الإدارة والتي تتضمن اعتماد القوائم المالية الدورية السنوية وأية قرارات جوهرية من شأنها التأثير على سعر السهم وذلك فور انتهاء انعقاد المجلس ويحد أقصى قيل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع. كما يلتزم البنك بنشر الدعوة للجمعيات العامة العادية وغير العادية بالإضافة إلى الإفصاح عن قرارات الجمعيات فور انتهائها، ويتم ذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التنفيذية الخاصة بالبورصة المصرية والأوقات التي نصت عليها. هذا، ويقوم البنك أيضاً بالإعلان عن التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما فور صدور قرار السلطة المُختصة في هذا الشأن.

كما يقوم البنك بإخطار البورصات المُقيد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها بالأحداث الجوهرية فور وقوعها لنشرها على شاشات التداول وعلى المواقع الإلكترونية الخاصة بها، ويقوم البنك بالإفصاح عنها على موقعة الإلكتروني أيضاً.

ويداوم البنك التجاري الدولي على تحديث موقعة الإلكتروني بالمعلومات التي تُهم الأطراف ذات العلاقة والتي من بينها أهداف البنك، ورويته، وطبيعة نشاطه، والخدمات والمنتجات الجديدة التي يُطلقها، والجوائز التي يتسلمها البنك تقديراً لمجهوداته.

## المُخالفات الصادرة على البنك خلال العام:

### تم توقيع المُخالفات الآتية من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية:

#### أ. المُخالفة الأولى:

- تاريخ المُخالفة: 30 مارس 2021
- موضوع المُخالفة: وقف عمليات الشراء في وثائق صندوق استثمار البنك التجاري الدولي النقدي ذو العائد التراكمي (أصول) دون إخطار الهيئة.
- إجمالي قيمة المُخالفة: 153,000 جنيهاً مصرياً
- سبب المُخالفة: قيام البنك بوقف عمليات الشراء في وثائق صندوق استثمار البنك التجاري الدولي النقدي ذو العائد التراكمي (أصول) منذ عام 2016 وحتى 5 نوفمبر 2020 دون إخطار الهيئة بذلك الإجراء ومبرراته. وعليه تم فرض غرامة قدرت بمبلغ 148,000 جنيهاً مصرياً بالإضافة إلى مبلغ 5,000 نظير رسوم خدمات دراسة طلب التصالح المقدم إلى الهيئة.



- **الإجراء المتخذ:** تم سداد مبلغ 153,000 والذي يعادل مبلغ التصالح عن المخالفة بالإضافة إلى رسوم خدمات دراسة طلب التصالح وتم قبوله من جانب الهيئة.

#### ب. المخالفة الثانية:

- **تاريخ المخالفة:** 30 مارس 2021
- **موضوع المخالفة:** وقف عمليات الشراء في وثائق صندوق استثمار البنك التجاري الدولي في أدوات الدين ذو العائد ربع السنوي (ثبات) دون إخطار الهيئة.
- **إجمالي قيمة المخالفة:** 153,000 جنيهاً مصرياً
- **سبب المخالفة:** قيام البنك بوقف عمليات الشراء في وثائق صندوق استثمار البنك التجاري الدولي في أدوات الدين ذو العائد ربع السنوي (ثبات) منذ عام 2016 وحتى 5 نوفمبر 2020 دون إخطار الهيئة بذلك الإجراء ومبرراته. وعليه تم فرض غرامة قدرت بمبلغ 148,000 جنيهاً مصرياً بالإضافة إلى مبلغ 5,000 نظير رسوم خدمات دراسة طلب التصالح المقدم إلى الهيئة.

**الإجراء المتخذ:** تم سداد مبلغ 153,000 والذي يعادل مبلغ التصالح عن المخالفة بالإضافة إلى رسوم خدمات دراسة طلب التصالح وتم قبوله من جانب الهيئة.

#### لا يوجد مخالفات من قبل من البنك المركزي خلال عام 2021

### علاقات المُستثمرين

إيماناً من البنك التجاري الدولي بأهمية إتاحة المعلومات المالية وغير المالية للمساهمين، والمستثمرين الحاليين والمُرتقبين، والمُحللين الماليين، بصورة دقيقة وموثقة وذات مصداقية وأن تكون مُتاحة في ذات الوقت، يُخصّص البنك إدارة مُتخصصة لعلاقات المُستثمرين مما يُدّل على قيام البنك بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وتلعب إدارة علاقات المُستثمرين دور حلقة الوصل بين إدارة البنك والمساهمين، والمستثمرين، والمُحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني حيث تعمل على فتح قنوات اتصال معهم وتوطيد العلاقة بهم. كما تقوم أيضاً بنقل وجهات نظر السوق المالي والاستثماري وتخوفات المُستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مُستمرة. واستناداً إلى علاقاتها الوطيدة بالسوق الاستثماري ودرابته العميقة بالأحداث الداخلية والخارجية، يستطيع فريق علاقات المُستثمرين شرح أداء أسهم البنك للإدارة العليا ومجلس الإدارة إذا دعت الحاجة لذلك. هذا بالإضافة إلى كونها الإدارة المعنية بالتعامل مع البورصة المصرية والبورصات المُقيّد بها والتي يتم تداول أسهم البنك فيها.

وتقوم تلك الإدارة بوضع برنامجها وسياستها لإبقاء الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بالتطورات التي يمكن أن يكون لها تأثير على سعر السهم أو الأداء المالي للبنك، مما يوفر لهم رؤية صحيحة لأداء البنك الحالي وتوقعات واقعية ومبنية على أسس سليمة لأدائه المستقبلي. كما أن مجهودات فريق علاقات المُستثمرين تزيد من ثقة المُتعاملين على أسهم البنك وتُحقّق معدلات سيولة عالية لأسهم البنك.

وتتبع إدارة علاقات المستثمرين المنسول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب وتقدم له تقاريرها الدورية، كما تُقدّمها أيضاً إلى لجنة الحوكمة والترشيحات المُنبثقة من مجلس الإدارة.

وتتلقى إدارة علاقات المُستثمرين العديد من الطلبات للاجتماع بممثليها وبالإدارة العليا للبنك عن طريق البريد الإلكتروني والمُكالمات الهاتفية. وتقوم بالاستجابة لهذه الطلبات وتنظيم اللقاءات والاجتماعات بناءً على مدى إتاحة المواعيد، حيث يقوم فريق علاقات المُستثمرين بعرض أولويات البنك ورويته لتعريف المُستثمرين المُرتقبين أكثر على البنك.

ومن بين الأنشطة التي يقوم بها مُدير إدارة علاقات المُستثمرين خلال العام وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المُستثمرين والذي يتضمن الإشراف على إنشاء ومُتابعة قاعدة بيانات المساهمين الحاليين والمُرتقبين من أجل الالتقاء بهم والتعرّف على تساؤلاتهم



والرد عليها. كما يقوم أيضًا بوضع سياسة الإفصاح وفقًا لقواعد القيد والإفصاح والإجراءات التنفيذية التابعة لها، واعتمادها من مجلس الإدارة، وتنظيم سير العمل والإشراف على المعلومات الصادرة عن البنك وضمان تطابقها مع قواعد الإفصاح المعمول بها. ويقوم فريق علاقات المستثمرين بالتواصل مع المساهمين الحاليين، والمستثمرين المرتقبين، والمحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني عبر أدوات الاتصال المختلفة السالف ذكرها وتوفير المعلومات لهم بغرض الحد من الشائعات والمعلومات المغلوطة التي قد تؤدي إلى تقلبات في سعر السهم. كما تحرص إدارة علاقات المستثمرين على تعريف السوق الاستثماري بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا وتقوم بتحديث الصفحة الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للبنك بصفة مستمرة، والتي تتضمن كافة المعلومات الواجب توافرها تطبيقًا لقواعد الإفصاح والإجراءات التنفيذية لها.

## أدوات الإفصاح

### التقرير السنوي

يقوم البنك التجاري الدولي بإصدار تقرير سنوي باللغة الإنجليزية يتضمن كلمة رئيس مجلس الإدارة، المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب ورؤية البنك واستراتيجيته وأهدافه، وتاريخ البنك وأهم المحطات التي مر بها. ويتضمن أيضًا المساهمين الرئيسيين، والإدارة العليا وآخر تشكيل لمجلس الإدارة بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام، وعدد مرات انعقاده. ويتضمن أيضًا اللجان غير التنفيذية المنبثقة من المجلس وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. كما يحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية السنوية المجمعة والمستقلة وتقرير مراقب الحسابات. ويحتوي أيضًا على الأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك خلال العام، ونظرة على جهودات البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. كما يضم أيضًا نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى نبذة عن الأنشطة المرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للبنك، والأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي.

### تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقرير مجلس إدارة سنوي باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم عرض نسخة اللغة العربية على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية وطبقاً لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولانحته التنفيذية، ويتم نشر نسخة اللغة الإنجليزية ضمن التقرير السنوي. ويضم تقرير مجلس الإدارة السنوي ملخص للقوائم المالية السنوية المجمعة والمستقلة وموقف البنك المالي، بالإضافة إلى أهم إنجازات البنك التي تمت خلال العام، والأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك، ومن بينها نظرة على جهودات البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. كما يوضح التقرير الأنشطة المرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للبنك، بالإضافة إلى الأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي. ويحتوي تقرير مجلس الإدارة السنوي على نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي.

يعرض أيضًا تقرير مجلس الإدارة السنوي آخر تشكيل لمجلس الإدارة بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام وعدد مرات انعقاده، بالإضافة إلى اللجان غير التنفيذية المنبثقة من المجلس وبصفة خاصة لجنة المراجعة وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. كما يوضح أيضًا التقرير متوسط عدد العاملين بالبنك خلال العام ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة، ونظام الإثابة والتحفيز المتبع في البنك. كما يضم التقرير بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة.

### تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يضم بيانات الاتصال بالبنك وفريق علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال بهم. كما يضم أيضًا هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من أسهم البنك بالإضافة إلى هيكل المساهمين الإجمالي موضحًا به الأسهم حرة التداول. ويحتوي أيضًا التقرير على التغييرات التي طرأت على مجلس إدارة البنك خلال العام وآخر تشكيل للمجلس، بالإضافة إلى صفة الأعضاء كونهم تنفيذيين أو غير تنفيذيين ومدى استقلاليتهم. كما يضم أيضًا بيان بأعضاء مجلس الإدارة من المساهمين والأعضاء غير المساهمين، بالإضافة إلى تاريخ انتهاء المدة القانونية للمجلس.



### تقرير الاستدامة

يقوم البنك التجاري الدولي من أوائل المؤسسات المصرية الرائدة في تقديم تقارير الاستدامة. فمنذ عام 2015 يقوم البنك سنويا بنشر تقريره عن ممارسات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية ESG والذي يهدف إلى توضيح وتتبع أداء الاستدامة لدى البنك وقياس تقدمه بشكل دوري وإيضاح ذلك لمختلف أصحاب المصالح المعنيين بالأمر. ويتبع البنك (GRI) Global Reporting Initiative والذي يوفر أقصى درجات الشمول لتقارير الاستدامة.

### تقرير البصمة الكربونية والبيئية:

يقوم البنك التجاري الدولي سنويا بإصدار تقريره للبصمة الكربونية لتقييم وإدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لجميع عملياته الداخلية، بل وقام أيضا بتحديد هدف خاص بتغيير المناخ وهو خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 10% على جميع عملياته الداخلية بحلول عام 2025، وقد تم تحقيقه بالفعل في عام 2020 مقارنة بعام الأساس 2018. كما يعد البنك التجاري الدولي هو البنك المصري الوحيد المدرج في مشروع الإفصاح عن الكربون Carbon Disclosure Project وأول بنك في مصر يقوم بإجراء تقييم دورة الحياة Life Cycle Assessment لنظام الدفع بالبطاقات الخاصة به. كما يقوم البنك بتشجيع العاملين على توفير استخدامات الورق والطاقة من خلال برنامجه الداخلي لمكافحة الأبطال المحافظين على الطاقة والورق. وفي عام 2021 قام البنك بإصدار أول تقرير شامل عن البصمة البيئية مما يعد تطورا فريدا من نوعه.

### الموقع الإلكتروني

يتوفر لدى البنك موقع إلكتروني خاص على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية (www.cibeg.com). ويتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويتم تحديثه بالمعلومات بشكل مستمر. ويُنصح الموقع التواصل مع البنك بسهولة وذلك من خلال إدارة مُخصصة تلتزم بمتابعة الاستفسارات والرد على الرسائل التي تلقاها من خلاله.

### المواثيق والسياسات

#### ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

لدى البنك سياسة خاصة بميثاق الأخلاق والسلوك المهني، توضح القيم التي يرغب في تعزيزها في القادة والموظفين والتوافق مع القيم الأساسية للبنك وبذلك تحدد السلوك المرغوب المتوقع من جميع الموظفين، وتوفر إطار مرجعيا شاملا فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم تجاه البنك. كما يعزز الميثاق أهمية إجراء أعمال البنك في إطار من المعايير والقوانين واللوائح المهنية. يؤكد الميثاق على مبادئ تكافؤ فرص العمل والمساواة بين الجنسين، ويشجع التعاون والابتكار ويعزز إحساس المسؤولية والنزاهة

#### سياسة تتابع السلطة Succession Planning

تهدف سياسة تتابع السلطة بالبنك التجاري الدولي إلى تحقيق وتسهيل وضمان استمرار سير العمل للوظائف القيادية على مستوى البنك، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها سنويا.

يحدد إطار عمل سياسة تتابع السلطة الكوادر المرشحة على اختلاف المستويات الإدارية، وتطوير القدرات المطلوبة لبعض الكفاءات وأولويات التعيين، والتركيز على استعدادهم للقيام بالمهام الموكلة إليهم على المدى القصير والبعيد وكذلك الخطط البديلة في حالات الطوارئ.

#### سياسات التمويل المستدام:

نقطة البداية لدمج الاستدامة في العمليات الأساسية للبنك هي قيام مجلس الإدارة بالتصديق على سياسات التمويل المستدام. هذه السياسات تحدد وتضع إطارا شاملا يعكس التزام البنك لتحقيق خلق قيم طويلة الأجل لجميع أصحاب المصالح وتوطيد إطار الحوكمة لمراقبة التنفيذ السليم، وذلك بالإضافة إلى بيان سياسات التمويل المستدام، وقد تم تطويرها بما يواكب الاتفاقيات والأهداف والمعايير المحلية والإقليمية والدولية والخاصة بالتمويل المستدام. كما أنها تنص على تطبيق سياسات التمويل المستدام بجميع إدارات البنك ووظائفه وأعماله، وتوفر هذه السياسة دليلا استرشادي لجميع أصحاب المصالح الداخليين والمسؤولين عن الالتزام بتنفيذ متطلبات هذه السياسات كل في مجاله. ويعتمد نهج التمويل المستدام الذي يتبعه البنك على النمو الذي يتحقق من خلال إقامة علاقات بين أصحاب المصالح للبنك ومع النظام البيئي المحيط، والتي تشمل الموظفين والعملاء والمستثمرين والجهات الرقابية. وتتضمن هذه السياسات أيضا أنظمة الإدارة الخاصة بقطاع التمويل المستدام وكذلك نهج البنك في إشراك أصحاب المصالح.





### Whistleblowing Policy سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة

تتوافر لدى البنك التجاري الدولي سياسة للإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة يتم من خلالها تشجيع العاملين على الإبلاغ عن أي انتهاكات لميثاق سلوك العاملين أو القوانين والتعليمات الرقابية السارية أو سياسات البنك أو أي مخالفات يتم ارتكابها في محل العمل.

تحدد السياسة القنوات التي يمكن لجميع العاملين الإبلاغ من خلالها في سرية تامة مع ضمان حماية المبلغ من أي ممارسات انتقامية أو التعرض لضرر نتيجة الإبلاغ عن أي ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية.

### Anti-Bribery and Corruption Policy سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تتوافر لدى البنك التجاري الدولي سياسة مكافحة الرشوة والفساد (ABC Policy) وتهدف إلى تعزيز مبادئ مكافحة الرشوة والفساد والمعايير الأخلاقية الخاصة بالبنك التجاري الدولي لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. كما تهدف إلى وضع مبادئ لتحديد ومنع الرشوة والفساد المحتملين من أجل حماية نزاهة وسمعة البنك التجاري الدولي. وقد تم صياغة هذه السياسة لضمان إحاطة جميع العاملين بالبنك التجاري الدولي بكيفية تحديد وإدارة المخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر السمعة فيما يتعلق بالرشوة والفساد.

### Contact With Regulator Policy سياسة التواصل مع الرقيب

قام قطاع الالتزام بالبنك التجاري الدولي بنشر سياسة التواصل مع الرقيب بغرض التأكيد والتحفيز على سرعة وشفافية التواصل مع الرقيب مع توفير إطار عمل مناسب للتنسيق بين مختلف قطاعات الأعمال في البنك لضمان توصيل كافة المعلومات ذات الصلة وتصعيدها ومتابعتها بطريقة منظمة وموثقة.

### سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يتحكم البنك بعمليات تداول الداخليين (من لهم حق الاطلاع على معلومات جوهرية، هم وأزواجهم/زوجاتهم وأولادهم القصر) على أسهمه طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، ويشمل ذلك:

- فترة الحظر هي فترة زمنية لا يسمح خلالها لأعضاء قائمة الداخليين بالتداول على أسهم البنك التجاري الدولي (سواء الشراء أو البيع)، سواء الأسهم المحلية أو شهادات الإيداع الدولية أو شهادات الإيداع الأمريكية. يتم إعلان فترة الحظر قبل الإعلان عن أي حدث أو معلومات جوهرية.
- عدم السماح بالتداول خلال فترات الحظر على أي من الأسهم المحلية أو شهادات الإيداع الدولية (GDR) أو شهادات الإيداع الأمريكية (ADR).
- يتم الإعلان عن فترة الحظر من رئيس إدارة الحوكمة ويتم تحديد مدتها وفقاً للقواعد المحلية والأجنبية والتعليمات الجهات الرقابية.
- يتمتع كافة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة بحرية التداول على أسهم البنك في غير فترات الحظر، مع مراعاة خلو التداول من المضاربة.
- تقوم إدارة الحوكمة بتحديث قائمة الداخليين بصفة دورية لإرسالها إلى البورصة المصرية
- تعاملات الداخليين على أسهم البنك (بيع أو شراء) يجب أن تتم على نموذج التداول المحدد وبعد موافقة مسبقة من رئيس إدارة الحوكمة، وذلك طبقاً للقواعد والتعليمات الجهات الرقابية المختصة.



## المسؤولية الاجتماعية والبيئية

### التمويل المستدام

يسعى البنك التجاري الدولي دائما للتواجد في موقع الريادة في تطوير التمويل المستدام ووضع الاتجاهات ذات الصدى العالمي، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). وقد بدأ البنك خطواته نحو نهج شامل للاستدامة في عام 2013 من خلال إنشاء إدارة التمويل المستدام. وفي يونيو 2020، قام البنك بعملية إعادة هيكله لدمج جميع أنشطة الاستدامة في قطاع التمويل المستدام في إطار هيكل قوي لحوكمة الاستدامة. ولقد وضع البنك نهجا هيكليا لضمان التكامل الشامل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG على مستوى المؤسسة بأكملها، وذلك من خلال الركائز المؤسسية للتمويل المستدام وهي: حوكمة الاستدامة، وسياسات التمويل المستدام وهيكل أطر الاستدامة، ونظم إدارة الاستدامة، واستراتيجية التمويل المستدام، والاتصالات وبناء القدرات المتعلقة بالاستدامة، وأخيرا الابتكار.

### بناء هيكل على أعلى مستوى لحوكمة الاستدامة:

قام البنك بتعزيز هيكل حوكمة الاستدامة لتنفيذ الدمج الكامل لمبادئ ESG في جميع عملياته وأنشطته التجارية. ولضمان تطبيق التزامات مجلس الإدارة وتضافر جهود الإدارة العليا، فإن ذلك يتم من خلال منظومة تبدأ بلجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ثم اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام ثم رئيس قطاع التمويل المستدام الذي يرأس القطاع. كما تم تطبيق نهج مبتكر من خلال إنشاء شبكة استراتيجية للاستدامة مكونة من ممثلين لقطاعات البنك المختلفة وذلك لتوفير محاور النقاء بينهم وبين قطاع التمويل المستدام لتنفيذ استراتيجية التمويل المستدام وبناء نظم الاستدامة. كما قام البنك بإعداد السياسات الداخلية للتمويل المستدام ومراجعة بيان سياسات التمويل المستدام.

اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام: وهي لجنة تشمل ممثلين من مجلس الإدارة ومن أطراف متعددة من الإدارة التنفيذية العليا ومهمتها هي تعزيز وتوجيه وتمكين ومراقبة قطاع التمويل المستدام بما يتفق مع احتياجات الأعمال للبنك وأفضل الممارسات الدولية، وتقوم اللجنة بالعمل على إدماج الركائز البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع سياسات البنك الداخلية وعملياته وإدارته المختلفة. ويشمل أعضاء اللجنة التنسيقية: المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب، والقائم بأعمال رئيس قطاع المخاطر والرئيس التنفيذي للعمليات والرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة المصرفية ورئيس قطاع الاستدامة.

قطاع التمويل المستدام: يمثل القطاع وحدة محورية تضمن تعميم الاستدامة كعنصر أساسي من عناصر أنظمة واستراتيجيات وثقافة البنك، ومن ثم فإن قطاع التمويل المستدام مسؤول عن دمج الاستدامة والمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع مهام ووظائف البنك.

الشبكة الاستراتيجية للاستدامة: وهي عبارة عن هيكل تنظيمي متعدد الوظائف والأطراف لأصحاب المصالح يشمل ممثلين رئيسيين من مختلف قطاعات البنك ليقوموا بربط المهام والإدارات معا. هذا الهيكل قائم على أسس المعرفة والإنجاز والتي تتمحور حول تعزيز قضايا الاستدامة والنهوض بها على نطاق كبير. هذه الشبكة هي جزء لا يتجزأ من هيكل حوكمة الاستدامة بالبنك، حيث أنها تضمن اتباع نهج شامل ومشارك هدفه ترسيخ الاستدامة في كافة قطاعات البنك.

### أطر التمويل المستدام:

يتمتع البنك التجاري الدولي ببنية تحتية واضحة وشاملة لأطر الاستدامة تتوافق مع الإطارات والمعايير المحلية والعالمية، وتعزز التزام البنك نحو المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة:

- مبادئ الخدمات المصرفية المسنولة (PRB) Principles for Responsible Banking: يعد البنك التجاري الدولي أحد الموقعين المؤسسين منذ عام 2019. وفي مارس 2021 كان البنك التجاري الدولي هو أول بنك مصري يقوم بنشر تقرير تقييم الأثر على محافظة الشركات الصغيرة والمتوسطة مستخدما برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP FI tool.
- الالتزام المعنى بالصحة المالية والشمول المالي PRB Commitment to Financial Health & Inclusion: يعد البنك التجاري الدولي أحد الموقعين المؤسسين في نوفمبر 2021 كما أنه عضو مشارك في مجموعة العمل التي سيتم إنشاؤها لتحديد معايير النجاح. ولقد قامت مجموعة مكونة من 28 بنكا بموجب الخدمات المصرفية المسنولة بتأسيس التزام وهو الأول من نوعه لتعزيز الشمول المالي ودعم القطاع المصرفي الذي يلتزم بالصحة المالية لعملائه.



- الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) **Task Force on Climate-related Financial Disclosures**: كان البنك التجاري الدولي هو أول بنك مصري يقوم بدعم توصيات TCFD في عام 2020 وبدأ في تنفيذها بالفعل في عام 2021. وقد قام البنك بتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات في مجال TCFD بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP بالإضافة إلي برامج المعهد المصرفي المصري التدريبية الخاصة ب TCFD . ولقد تم تأسيس TCFD في ديسمبر 2015 من قبل مجلس الاستقرار المالي (FSB) Financial Stability Board بهدف وضع توصيات للإفصاحات المالية الطوعية المتعلقة بالمناخ بحيث تكون متسقة وقابلة للمقارنة وموثوقة وواضحة وفعالة، وذلك من أجل توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويهدف TCFD إلي تشجيع الاستثمارات المستدامة وذلك لبناء اقتصاد صلب وقادر علي مواجهة احتماليات تغيرات المناخ.
- تحالف صافي الانبعاثات الكربونية (NZBA) **Net Zero Banking Alliance**: يعتبر البنك التجاري الدولي هو أحد الموقعين المؤسسين لهذا التحالف في أبريل 2021 وتم اختياره ليمثل إفريقيا في مجموعته التنسيقية على المستوى الرئاسي وكذلك على مستوى الممثلين المعنيين كما أن البنك يشارك أيضا في مجموعات العمل الخاصة بالتحالف.
- أطر أخرى: وقد قام البنك أيضا بالتوقيع علي مبادئ الاستثمار المسؤول UNEP FI Principles for Responsible Investments PRI، و الميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC the United Nations Global Compact، ومبادئ خط الاستواء the Equator Principles.

#### نظم إدارة الاستدامة:

نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية Environmental & Social Risk Management System ESRM في عام 2016، اعتمد البنك معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية (IFC PS)، وفي عام 2017، اعتمد المعايير الاجتماعية والبيئية للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ( EBRD) ويعتبر اعتماد هذين المعيارين العالميين والتطوير المستمر في مستجدات المعايير وتنفيذها مؤهلا للبنك التجاري الدولي ليكون في مقدمة الريادة في مجال التمويل المستدام في السوق المصرية، كما يضمن أيضا أن يولد البنك خططا وبرامج عمل تستطيع البنوك الأخرى في القطاع إتباعها وذلك لتنفيذ وتشجيع التحول الإيجابي في السوق. ويسمح نظام ESRM للبنك بتحديد وإدارة مدى تعرضه للمخاطر البيئية والاجتماعية في العمليات واتخاذ القرارات التمويلية. حيث إنه يجعل الأعمال أكثر صلابة ومولدة للابتكار مع تمكين البنك أيضا من تزويد عملائه بالأدوات والمنتجات للمساعدة في انتقالهم إلى نماذج أعمال مسؤولة.

#### استراتيجية التمويل المستدام:

تتمحور استراتيجية البنك للتمويل المستدام حول فكرة النمو مع التركيز على الاستفادة من ركائز ESG وذلك لبناء إطار قوي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ( E&S)، والتقاط فرص أعمال جديدة وتعزيز وضع البنك باعتباره رائدا إقليميا وعالميا. وتعتمد الاستراتيجية على الكفاءات المتواجدة بمختلف الإدارات وتخلق التضامن بينها للوصول إلى أفضل النتائج من داخل البنك، مع تعزيز الروابط الحيوية مع النظم الخارجية المتشابهة وتفعيل نماذج أعمال جديدة يمكن أن تعظم من أداء البنك المستقبلي. وتستند استراتيجية التمويل المستدام إلى سياسات التمويل المستدام، وكذلك إلى استراتيجية البنك، وتم وضعها بما يتماشى مع الخطوط الرئيسية لأعمال البنك ومهامه، بما يضمن دمج التمويل المستدام في البنك بأكمله، وستتم عملية تنفيذ الاستراتيجية جنبا إلى جنب مع تنفيذ نظم قوية للاستدامة يدعمها هيكل حوكمة رفيع المستوى وخطة قوية للاتصالات.

#### منتجات التمويل المستدام:

أول سندات خضراء تصدرها شركة مصرية في عام 2021 قام البنك التجاري الدولي بإصدار أول سند أخضر علي مستوى الشركات في مصر بقيمة تصل إلى 100 مليون دولار أمريكي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC). ويتوافق إطار السندات الخضراء للبنك التجاري الدولي مع المكونات الأساسية الأربعة لمبادئ السندات الخضراء 2018 (GBP (Green Bond Principles وذلك وفقا لرأي الطرف الثاني" SPO "المحقق من قبل Vigeo Eiris. ويشكل إصدار السندات أحدث إضافة إلى مجموعة من المنتجات المعنية بالبيئة للاستفادة من أدوات العائد الثابت في سوق رأس المال وتمويل إجراءات التكيف والتخفيف. وسيلتزم توجيه عائدات السندات بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) رقم 6 و 7 و 9 و 11 و 13، والتي تقع ضمن الأهمية المادية للبنك التجاري الدولي. وتشمل هذه المشاريع مختلف القطاعات الصناعية ومتضمنة في ذلك المقر الرئيسي للبنك التجاري الدولي في العاصمة الإدارية الجديدة. ومن المتوقع أن تكون المباني الخضراء المعتمدة جزءا كبيرا من المشاريع التي سيتم تمويلها، حيث أن البنك قد شارك مع مؤسسة



التمويل الدولية (IFC) في تطوير أول تسهيل لتمويل المباني الخضراء في مصر. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاريع كفاءة الطاقة الصناعية، وتصنيع المعدات ذات توفير للطاقة، ومشاريع نفايات المياه ستكون أيضا ضمن محور التمويل بموجب السندات الخضراء.

كما أطلق البنك التجاري الدولي تسهيلا للتمويل الأخضر، والذي يقدم شروطا وأحكاما ميسرة، ودعم فني مجاني ومشورة للمشاريع، ودعم تسويقي واتصالي للمساعدة في ترسيخ العلامة التجارية. أما بالنسبة لعملاء التجزئة المصرفية، فإن البنك يقدم قرضا للطاقة الشمسية بتمويل خاص سواء عند شراء أو تركيب الألواح الشمسية.

ويقوم البنك بتوفير عدة تسهيلات مالية مستدامة في إطار البرامج التي يقدمها شركاء تمويل التنمية والتي تركز على الحد من التلوث وكفاءة الطاقة ومعالجة المياه والتنمية الزراعية: برنامج التحكم في التلوث الصناعي، وبرنامج مكتب الامتثال البيئي، وبرنامج تطوير الأعمال الخاصة بالزراعة.

كما يقوم البنك بالعمل على تمكين المرأة وذلك من خلال تقديم برامج وخدمات مخصصة للمرأة، كما يتضح من تضاعف معدل نمو عدد العمليات النساء ثلاث مرات في عام 2020 مقارنة بعام 2019. كما أن البنك يعمل على توسيع أعماله في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات المصرفية، حيث تضاعف عدد العملاء وإجمالي حجم القروض حوالي ثلاثة مرات في الدلتا والصعيد في عام 2020.

### تمكين المرأة:

تمتد جهود الاستدامة لدى البنك إلى قضايا المساواة بين الجنسين والتي تهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في مكان العمل وتمكين المرأة من مختلف المجتمعات.

وقد حصل البنك التجاري الدولي على الختم المصري للمساواة بين الجنسين ضمن أول مؤسستين من القطاع الخاص يحصل عليه في مصر من المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي. ويجانب الجهود الموجهة نحو تضييق الفجوة بين الجنسين في القوى العاملة بالبنك، يهدف البنك إلى توسيع نطاق هذه التجربة إلى عملائه من الشركات من خلال إنشاء خدمات تعزز تمكين المرأة في السوق المصرية. كما يشجع العملاء من الشركات على تعزيز زيادة نسب الإناث بين موظفيهم وكذلك ضمن الإدارة العليا ومجالس الإدارات.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك التجاري الدولي في رئاسة محفز سد الفجوة بين الجنسين الذي أطلقه المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع وزارة التعاون الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، وهو نموذج تعاون وطني بين القطاعين الحكومي والخاص لتمكين كل من الحكومات والشركات من اتخاذ إجراءات حاسمة نحو سد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين.

### بناء القدرات والاتصالات:

يؤمن البنك التجاري الدولي أن بناء قدرات الاستدامة والدعوة لرفع الوعي بها هو أمر جوهري لضمان تحقيق النضج المعرفي لدى العاملين بالبنك بأهمية مبادئ ESG لنمو الأعمال وكذلك الرفاهية المجتمعية والبيئية. وقد قام البنك خلال عام 2021 بتنفيذ برامج تدريبية عامة ومتخصصة في مجال التمويل المستدام بجميع قطاعات البنك. وقد ساعدت دورات التوعية والتواصل المستمر على الارتقاء تدريجيا بمفاهيم التمويل المستدام داخل البنك.

وقد تم إدراج برنامج تدريبي عن التمويل المستدام ضمن أكاديمية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME Academy) وكذلك ضمن "برنامج الائتمان" في عام 2021. وقد تصدرت برامج بناء القدرات الخاصة ب TCFD تدريبات التمويل المستدام في البنك التجاري الدولي في عام 2021 من خلال البرامج التالية:

- برنامج TCFD الريادي من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP FI Pilot TCFD Program خلال عام 2021، وهو برنامج شامل يزود المؤسسات المالية بوسائل رائدة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
- دورتان للتوعية ب TCFD من برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP FI مصممتان خصيصا للبنك التجاري الدولي.
- تدريب المعهد المصرفي المصري بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة EBI - UNEP FI TCFD MENA (مارس 2021)؛ ورشة عمل عن مخاطر تغير المناخ و TCFD للبنوك لتطوير معرفتهم حول مخاطر تغير المناخ وكيفية معالجتها.



- تدريب المعهد المصرفي المصري مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة EBI - UNEP FI TCFD MENA (أكتوبر 2021)، ورشة عمل حول مخاطر تغير المناخ مع برنامج TCFD للبنوك والهيئات الرقابية في مصر.
- العديد من المؤتمرات والندوات الإلكترونية الخاصة بـ IIF (Institute of International Finance).
- كما يعمل البنك على توسيع نطاق بناء القدرات المالية المستدامة ليشمل عملاء من مختلف القطاعات في إطار برنامج "استدامة القطاعات".

### الأنشطة الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع

أنشأت مؤسسة البنك التجاري الدولي عام 2010، وهي منظمة غير هادفة للربح وتركز على تحسين خدمات الرعاية الصحية في مصر مع تحقيق أثر إيجابي مستدام على المصريين من الشباب. وقد قام البنك بإطلاق المؤسسة استكمالاً لإنجازاته المحققة على صعيد أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال العشر سنوات الأخيرة، وذلك بهدف التحول من النطاق التقليدي لتقديم التبرعات والأعمال الخيرية إلى إطلاق المبادرات والمشروعات ذات المردود الإيجابي المستدام على أبناء المجتمع المصري الأكثر احتياجاً لخدمات الرعاية الصحية عالية الجودة.

ويقوم البنك التجاري الدولي بتخصيص 1.5% من صافي أرباحه السنوية لدعم أعمال المؤسسة، والتي تتمثل أهدافها في تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية والتغذية في مصر وخاصة الأطفال الأشد احتياجاً ممن لا يحظون بالتغطية الملائمة لخدمات الرعاية الصحية. ومن ثم تقوم مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتعاون مع العديد من مؤسسات الرعاية الصحية الأكثر رواجاً وانتشاراً على مستوى الجمهورية من أجل ضمان توظيف الموارد المخصصة بالشكل الأمثل مع تحقيق نتائج إيجابية مستدامة، وبالتالي التأكد من حصول الأطفال الأشد احتياجاً على خدمات الرعاية الصحية التي يستحقونها من أجل التمتع بحياة صحية وسليمة.

وترى مؤسسة البنك التجاري الدولي أن أعمالها لا تتمثل في تقديم التبرعات والمنح، في ضوء إيمانها بالدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه في كافة المشروعات والمبادرات التي تشارك بها من خلال متابعة تلك المشروعات والتأكد من تنفيذها في أسرع وقت ممكن مع ضمان قدرتها على تحقيق أثر إيجابي ملموس بصفة مستدامة. وقد حصلت مؤسسة البنك التجاري الدولي على الكثير من الجوائز المرموقة من جانب العديد من المؤسسات البارزة، وذلك تقديرًا لإسهامات المؤسسة على صعيد أنشطة المسؤولية المجتمعية. ويشمل ذلك جائزة "عموم أفريقيا للمسؤولية الاجتماعية للشركات" من مؤسسة EMEA Finance خلال عام 2014، وجائزة "أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية بشمال أفريقيا" من مؤسسة Banker Africa خلال عام 2015، فضلاً عن جائزة "أفضل بنك في ممارسات المسؤولية المؤسسية في الشرق الأوسط" من Euromoney عام 2019.

